جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

حروف الرفع في علم العربية
دراسة تاريخية استقرائية
في المصطلح والعمل النحوي

الدكتور
أحمد علي سعدالله علي شافعي
أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك، بقسم اللغة العربية وآدابها،
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

العدد الخامس والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م
الجزء الخامس
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢١م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

حُرُوفُ الرَّفْعِ فِي عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، دِرَاسَةٌ تَارِيخِيَّةٌ اسْتِقْرَائِيَّةٌ فِي المُصْطَلَحِ وَالعَمَلِ النَّحْوِيِّ

أحمد علي سعدالله علي شافعي

قسم النحو والصرف والعروض، بقسم اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : asaadallah@jazanu.edu.sa

الملخص :

(باب حروف الرفع) باب من النحو يرويه أهل الأخبار عن المتقدمين من النحويين، وقد اختفى المصطلح من كتب النحو، فلم يعد له ظهور، وهذا البحث يُعْنى بالكشف عن ذلك المصطلح، ودلالته عند المتقدمين، وتحديد النحويين الذين استخدموه، ثم هو يبحث في جدلية العامل النحوي في المرفوعات، ليدرس اتجاهاتها في الحقب الزمنية المتقدمة والمتأخرة، محاولا الوقوف على آثار المحاجات العلمية في التوجهات التنظيرية للقواعد النحوية، وتحديد العوامل النحوية، وقد تكون البحث من:

المقدمة: وفيها ذكر إشكالات الدراسة وتساؤلاتها.

والتمهيد: وفيه حديث عن وجود مصطلح حروف الرفع في المؤلفات النحوية الأولى.

وأربعة محاور، وهي:

المحور الأول: أول ظهور لمصطلح حروف الرفع في المصادر النحوية التي وصلتنا، وموضوعه، ومادته.

والمحور الثاني: اختفاء المصطلح في كتاب سيبويه، وكتب البصريين المتقدمين من بعده، وبدائل المصطلح، والباب، عندهم.

والمحور الثالث: عودة المصطلح للظهور، والتبويب، مع اختلاف المادة عن مادته الأولى.

والمحور الرابع: جدلية العامل في المرفوعات، وموقف النحاة من مصطلح (حروف الرفع).

ثم الخاتمة، وقد حوت أهم نتائج البحث، وتبعها ثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: حروف الرفع – العامل في النحو–العوامل النحوية– المرفوعات– أركان الإسناد – المصطلح النحوي

(Chapter of Huruf al-Rifa`) in Arabic Grammar, and the dialectic of the grammatical and idiomatic factor.

Ahmed Ali Saadallah Ali Shafei

Department of Grammar, Morphology and Presentation, Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Humanities, Jazan University, Kingdom of Saudi Arabia

Email: asaadallah@jazanu.edu.sa

Abstract

(Chapter of Huruf al-Rifa`) Chapter of grammar narrated by news people about the advanced grammarians, and the term disappeared from the grammar books, so it no longer appears, and this research is concerned with revealing that term, and its connotation among the advanced, and identifying the grammarians who used it, then it searches in the dialectic The grammatical factor in the elevations, to study their trends in the advanced and late periods of time, trying to find out the effects of scientific arguments on theoretical approaches to the grammatical rules, and to identify the grammatical factors, and the research may be from:

Introduction: In it, he mentioned the study's problems and questions.

And the preface: And in it there is a hadith about the existence of the (Chapter of Huruf al-Rifa`) in early grammatical literature.

And four axes, namely:

The first axis: the first appearance of the term (Huruf al-Rif) in the grammatical sources that came to us, its topic, and its material.

The second axis: the disappearance of the term in the book of Sibawayh, and the books of the advanced Basrians after it, and the alternatives of the term, and the chapter, they have.

And the third axis: the return of the term to the emergence and classification, with the difference of the article from the first article.

And the fourth axis: the dialectic of the worker in the words, and the position of grammarians regarding the term (articles of the riff) and its chapter.

Then the conclusion, which contains the most important results of the research, followed by the proven sources and references.

Keywords: the nominative letters - the grammar factor - the grammatical factors - the transcripts - the elements of attribution - the grammatical term

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أورد من تقدم من أهل الأخبار والتراجم مصطلح (حروف الرفع)، وتواترت كلمتهم على أنه كان ضمن مادة كتاب يُعْزَى إلى أبي الأسود الدؤلي نفسه؛ قالوا: تكلم فيه عن الفاعل، والمفعول، والإضافة، وحروف الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

وإن دارسًا للنحو ليعلم أن النحو عند المتأخرين والمتقدمين قد عرف هذه المصطلحات، وسُطِّرَتْ في كتبه المتقدمة والمتأخرة؛ اللهم إلا (حروف الرفع)؛ فلا وجود لهذا المصطلح في كتب النحو المشهورة المعروفة، رغم حضور الاصطلاح فيها على حروف الجر، وحروف النصب، وحروف الجزم، حضورًا بيِّنا، لا مشاحَّة فيه.

فما حروف الرفع التي ذكرها المترجمون؟ وهل يعنون بها أنها التي تعمل الرفع في أركان الإسناد المرفوعة (العمد)؟ كيف، وقد تواترت كلمة النحاة على أن الحرف لا يكون عاملا للرفع في مرفوع؟!

وهل ظهر هذا المصطلح في كتب نحوية، أم كان ذكره حكرا على كتب التراجم التي حكت عن النحو والنحاة المتقدمين؟!

وهل كان هناك من النحاة من يعزو عمل الرفع إلى حروف في العربية؟ وإن كانوا فمن هؤلاء النحاة؟ ولماذا لم يستمر هذا العُرف منهجًا في الكتب النحوية، كما استمر قسيمه حروف الجر، أو حروف النصب، أو حروف الجزم؟!

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعند أي فترة زمنية من الدرس النحوي انتهى هذا العرف، أو غُيِّرَ وَعُدِّلَ؟ وما أسباب هذا التغيير والتعديل؟!

وهل كانت المراحل المتقدمة في النحو تشهد جدالا حول نظرية العامل؟ وهل أثمر هذا الجدل والمحاجة المتقدميْن تغيرا في قناعات النحاة في العوامل والمعمولات أُلْغِيَ إثره هذا المصطلح، وعُدِّلَتْ نظرية العامل في جانب المرفوعات، فحُكِم لها بأن القوة التي أحدثت الرفع فيها ليست متولدة من وجود حرف قبلها؟

أسئلة شائكة، شكلت دافعا للسير في هذا البحث، واستقراء دلالة هذا المصطلح، وتاريخه في كتب النحو، ولم تكن هناك دراسة سابقة تعرضت لهذا الأمر، أو طرحت سؤالاته، وأجابت عنها، في حينٍ نجد فيه الرسائل والدراسات عن حروف الجر، أو حروف النصب، أو حروف الجزم، كثيرة متعددة، قد شملت في درسها الجوانب البنيوية والدلالية، والنحوية، والتركيبية...إلخ؛ رغم ما لهذه الحروف من وضوح متحقق بالعدِّ والحصر من ناحية، وبالتواتر والاتفاق من ناحية أخرى، وهو وضوح يقابله غموض بعد غموض يشوب قسيمها (حروف الرفع).

وقد تشكل هذا البحث من مقدمة فيها ذكر تساؤلات البحث، وهذا موضعها، وتمهيد فيه حديث عن حكاية كتب أخبار النحويين لهذا المصطلح عند النحاة الأولين، وحقيقة نسبة بعض المؤلفات التي استخدمت مصطلح حروف الرفع لمؤلفيها، ويُتْبَع التمهيد بأربعة محاور، وهي:

المحور الأول: أول ظهور لمصطلح حروف الرفع في المصادر النحوية التي وصلتنا، وموضوعه، ومادته.

المحور الثاني: اختفاء المصطلح في كتاب سيبويه، وكتب البصريين المتقدمين من بعده، وبدائل المصطلح، والباب، عندهم.

المحور الثالث: عودة المصطلح للظهور، والتبويب، مع اختلاف المادة عن مادته الأولى.

المحور الرابع: جدلية العامل في المرفوعات، وموقف النحاة من مصطلح (حروف الرفع).

وقد شفعت المحاور بخاتمة، حوت أهم نتائج البحث، وتبعها ثبت المصادر والمراجع.

واللهَ أسأل التوفيق والقبول!

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التمهيد

ذكر ابن سلام الجمحي في طبقاته أنه حين اضطرب كلام العرب... وكان سراة الناس يلحنون، أنهج أبو الأسود الدؤلي سبيل العربية، ووضع قياسها، قال ابن سلام: " فَوضع بَاب الْفَاعِل، وَالْمَفْعُول بِهِ، والمضاف، وحروف الرّفْع، وَالنّصب، والجر، والجزم"(١)

ومثل هذا ما ذكره جمال الدين الجوزي في المنتظم، عند ترجمته لأبي الأسود الدؤلي؛ إذ قال-عن أبي الأسود-: " أول من أسس العربية، ووضع قياسها، فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف الرفع، والنصب، والجر، والجزم"(٢).

وذكر مثله أيضًا القفطي في إنباه الرواة؛ إذ قال: "أوّل باب رسم (يقصد أبا الأسود) باب الفاعل والمفعول، والمضاف، وحروف الرفع، والنصب، والجر، والجزم"(٣)

وابن سلام الجمحي متقدم على كل من أورد هذا الخبر، إذ هو متوفى سنة (٢٣٢هـ)، وعنده أول ظهور لهذا المصطلح، محكي عن كتاب نحوي

---

(١) طبقات فحول الشعراء -محمد بن سلّام الجمحي (المتوفى: ٢٣٢هـ) المحقق: محمود محمد شاكر-دار المدني – جدة: ١٢/١

(٢) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك-جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى- ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م: ٦/ ٩٦

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة-جمال الدين القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ) -المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي-القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت-الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٢م: ٥١/١

متقدم منسوب لأبي الأسود، وهو من تُعْزَى إليه نشأة النحو، عند كثير من المؤرخين.

المصطلح -إذًا-قديم قِدَمَ النحو، إذ حكاه عن أبي الأسود المؤرخون الذين يعزون نشأة النحو إليه، مؤكدين أن مصطلح (حروف الرفع) كان من المصطلحات الأولى في علم العربية.

ولقد ظهر هذا المصطلح في كتاب منسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، هو كتاب الجمل، كما ظهر في كتاب آخر منسوب لأبي جعفر النحاس، هو كتاب التفاحة في النحو؛ ولأن قسما مهما من هذه الدراسة يدور حول هذين الكتابين أردت بيان حقيقة هذه النسبة.

أولا: كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي:

من الكتب التي استخدمت مصطلح (حروف الرفع) كتاب الجمل، المنسوب للخليل بن أحمد، وعبارة هذا الكتاب وتصنيفه والأمثلة التي جاءت فيه تشي بأنه يستحيل أن ينتمي إلى الفترة التاريخية التي عاش فيها الخليل، ولقد رجعت إلى مقدمة الكتاب، ووجدت المؤلف قد ذكر أن كثيرا من المتقدمين تشككوا في نسبة الكتاب إلى الخليل، ثم رأيته بعد ذلك قد ذكر من نسبوا الكتاب للخليل، وكأنه يرد الأول بالثاني، ويفند كلام الناقدين بكلام المدعين، متكئا على أهمية الكتاب، وعظمته...إلخ.

ولقد قرأت هذا الكتاب محاولا إيجاد دليل على احتمال صحة نسبته إلى الخليل فلم أجد إلا ما يسوق إلى التشكك في هذه النسبة، ثم اهتديت إلى ما يجعلني أؤكد أن هذا العمل لا علاقة له بالخليل بن أحمد الفراهيدي من قريب ولا بعيد، وأنه مُدَّعَى عليه، ألا وهو أن هذا المصنَّف ينقل عن تلاميذ الخليل، ويستشهد برأيهم، يقول مثلًا عند حديثه عن قوله تعالى: " وَنَادَيْنَاهُ

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا..."[١]: "معناه ناديناه، والواو حشو على ما ذكره سيبويه النحوي"[٢].

فهو يعزو القول إلى سيبويه، وكلامه صواب، فهذا عينه ما قاله سيبويه في كتابه تحت باب ما تكون فيه أنْ بمنزلة أيْ"؛ إذ يقول سيبويه:"...كأنه قال -جل وعز-: ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم"[٣]

ونقل مصنف الجمل عن يونس بن حبيب البصري أيضًا، ووسمه بيونس النحوي كما وصف سيبويه بالوصف نفسه، فقال:" قولهم: مررت بزيدٍ الرجلَ الصالحَ، نصبت الرجل الصالح على المدح، وإن شئت جعلته بدلا من زيد، فخفضته، وإن شئت رفعته على إضمار هو، كقولك: مررت بزيد هو الرجل الصالح، وزعم يونس النحوي أن نصب هذا الحرف على المدح في سورة النساء (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)[٤]..."[٥]

وهذا الكلام أيضا هو خلاصة ما ذكره سيبويه عن يونس في الكتاب تحت باب: " هذا باب ما ينتصب على التعظيم، والمدح"[٦]، إذ يقول سيبويه: " وسمعنا بعض العرب يقول: "الحمد لله ربَّ العالمين"[٧] فسألت عنها يونس،

---

(١) سورة الصافات: ١٠٤، ١٠٥

(٢) الجمل في النحو-المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د. فخر الدين قباوة-الطبعة الخامسة-١٤١٦هـ- ١٩٩٥م: ٣٠٦

(٣) كتاب سيبويه-تحقيق: عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الثالثة-١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م: ٣ /١٦٣

(٤) سورة النساء :١٦٢

(٥) الجمل في النحو: ٨٨

(٦) ينظر كتاب سيبويه: ٦٣/٢

(٧) سورة الفاتحة : ٢، وقراءة نصب (رب) من قوله تعالى (الحمد لله ربّ العالمين) إحدى قراءتين معدودتين في الشواذ، فثانيتهما الرفع، وقد ذكرهما السيوطي في الإتقان، وعدهما من الشواذ، ينظر: الإتقان في علوم القرآن- جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) =

فزعم أنها عربية"[١]، وهذا كله يؤكد أن مصنف الكتاب المسمى (الجمل في النحو) رجل اطَّلع على كتاب سيبويه، ورأى ما فيه، وعرف منه ما عرف، وكتاب سيبويه لم يُعرف إلا بعد موت سيبويه نفسه، ولم يكن الخليل ليؤلف كتابا في النحو، ثم يضمنه رأي تلاميذه، ويُخفي رأيه هو، ورأي من تقدمه.

ومما يرجح كون هذا الكتاب منسوبا خطأ إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أن الكتاب قد جاء فيه حديث عن مسائل خلاف بين الكوفيين والبصريين، وقد كانت حلقة الخليل تشهد علماء من البصرة والكوفة، لم يُعرف أن بينهم خلافا له انتماء جغرافي، فمسائل الخلاف التي وُسِمَت بأنها بصرية كوفية قد عُرفت بعد موت الخليل، وكانت بدايتها في حلقة يونس، حينما رد عليه الكسائي مسائل، أقر له يونس بن حبيب بها، وقد كان يونس والكسائي يجلسان أمام الخليل بن أحمد قبل وفاته[٢]، ولم يكن يُعْرَف حينئذ خلافٌ ذو انتماء جغرافي.

= المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم-الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م:٣ / ٢٣٦، ونسبها أبو جعفر الغرناطي وغيره إلى زيد بن علي، فقال في تحفة الأقران : " فأمّا قراءة الخَفض فقرأ بها السبعة، ووجهها ظاهر: وهو إما يكون نعتًا للجلالة، أو بدلًا، وأمّا قراءة النصب فقرأ بها زيدٌ بن على، وطائفة" ينظر : تُحْفَةُ الأَقْرَانِ فيمَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ- أحمد بن يوسف الغرناطي، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ)-دار كنوز أشبيليا - المملكة العربية السعودية-الطبعة الثانية- ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م: ١٨

(١) كتاب سيبويه: ٦٣/٢

(٢) ينظر مثلا: نزهة الألباء في طبقات الأدباء-أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)- المحقق:د. إبراهيم السامرائي- مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن- الطبعة الثالثة- ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م: ٥٩، ومعجم الأدباء-ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)- المحقق: إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي، بيروت - الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م: ٤/ ١٧٣٨، والوافي بالوفيات- صلاح الدين الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)-المحقق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى- دار إحياء التراث - بيروت-١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م: ٢١ /٥٠، و تاريخ بغداد - أبو بكر أحمد بن علي ،الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)-المحقق: د. بشار عواد معروف- دار الغرب الإسلامي - بيروت- الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م: ١٣ /٣٤٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولقد ذكر صاحب الجمل الخلاف في صيغة (ما أفعل) التعجبية، فقال: " قولهم: ما أحسن زيدا! وما أكرم عمرا! هو... بمنزلة الفاعل والمفعول به، كأنه قال: شيء حسن زيدا، وحد التعجب ما يجده الإنسان من نفسه عند خروج الشيء من عادته، وقال الكوفيون: هذا لا يقاس عليه؛ لأن قولهم: ما أعظم الله! لا يجوز أن تقول: شيء عظم الله، فرُدَّ عليهم قولهم..."(١)

ومسألة خلاف المدرستين حول فعلية (أفعل التعجب) مذكورة في كتب من نقلوا الخلاف، وقد ذكروا أن الكسائي نفسه – رأس الكوفيين – كان يرى ما يراه أهل البصرة، من أن أفعَلَ التعجب فعل، وليست اسما، قال الأنباري في الإنصاف: " ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو: ما أحسن زيدا! اسم، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين"(٢).

وهذا يعني أن مسألة الخلاف هذه كانت بعد الكسائي، يعني عند الفراء ومن بعده، وهو الأمر الذي لا يُعْقَل معه أن يكون الخليل بن أحمد هو الذي يحكي خلافا عُرِف أول ما عُرِف عند الفراء.

والراجح لديَّ –بناء على ما تقدم– أن هذا الكتاب المسمى بالجمل ليس جمل الخليل الذي نقلت أخباره كتب التراجم، وأن صاحبه متأخر عن سيبويه، وأنه قد اطلع على كتاب سيبويه، ونقل عنه، وأن كتاب الجمل هذا قد اطلع على بعض المختصرات المتقدمة على كتاب سيبويه، وحاول محاكاتها، تلك المختصرات التي اعتنى أصحابها بتدوين اختصارات تعليمية

(١) الجمل في النحو: ٧٨

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف–أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) – المكتبة العصرية –الطبعة الأولى –١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م: 1 /١٠٤

يقدمونها للمتعلمين لترغيبهم في النحو، بعيدا عن المطولات المنضبطة المبوبة – التي مثلها كتاب سيبويه- كالمقدمة التي كتبها خلف الأحمر البصري، وتحدث فيها عن حروف الرفع، وجاءت أقسامها وأبوابها على وجه من الشبه قريب بما في الجمل، وسوف يأتي ذكر هذه المقدمة عند الحديث عن جدلية العامل في المرفوعات، وجدلية مصطلح حروف الرفع، وسيتبين حيث تذكر مدى التوافق والتشابه بينها وبين الجمل المنسوب للخليل في الأبواب، والمنهج...إلخ.(١)

ثانيا: كتاب التفاحة في النحو المنسوب لأبي جعفر النحاس:

لاحظ الباحث تشابهًا في المنهج، وتبويب بعض المسائل، والاشتراك في استخدام الكتابين – الجمل والتفاحة- بعضَ المصطلحات النحوية، ومنها حروف الرفع – موضوع هذه الدراسة- وهذا التشابه الذي لاحظه الباحث بين الكتابين ساق في البداية إلى ترجيح أن يكون الكتابان ينتميان إلى مصنف واحد، وهذا الميل قد رجحه في البداية ما ذكره محقق التفاحة في النحو، من أن البعثة المصرية التي توجهت إلى اليمن سنة ١٩٥١ م لحصر المخطوطات الموجودة فيه قد أفادت بأن فيه مخطوطة باسم: "التفاحة في

(١) أخرت ذكر المقدمة المنسوبة إلى خلف الأحمر إلى المحور الرابع، عند الحديث عن جدلية العامل والمصطلح، واكتفيت بالإشارة إليها هنا، وذلك لسببين: أولهما : أنني آثرت الانطلاق من العرف المعلوم لدى الباحثين، إذ يجدون اسم الخليل مسطرا على كتاب الجمل المطبوع، فبدأت به انطلاقا من المعلوم لديهم، وإن كان البحث هنا قد رجح بطلان نسبة الكتاب للخليل، وثانيهما : أن مقدمة خلف الأحمر قد حوت اضطرابا واضحا في استخدام مصطلح (حروف الرفع) والحديث عن عوامل الرفع في المرفوعات، وهو اضطراب يوحي بأن هناك تيارات تصنيفية كانت تتجاذب مؤلفها، مما يُشْعِر بصياغته لكتابه في حقبة عرفت جدلًا ومحاجات حول عوامل الرفع، وهذا ما رجح تأخيره لموضع الحديث عن جدلية العامل.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

النحو" للخليل الفراهيدي، ثم ذكر المحقق أنه لم يرَ هذه النسخة اليمانية، وقد ذكر قَبْلًا أنه اعتمد على نسخة واحدة فقط لهذا الكتاب الذي أخرجه، وقد كان مكتوبا عليها ما يفيد بأن الكتاب صنعة أبي جعفر الصفار، وهو أبو جعفر النحاس، إذ كان يشتهر بالصَّفَّار والنَّحَّاس.

وما ذكره محقق التفاحة –حين عضَّده هذا التشابه الذي أوضحته بين الكتابين جعلني أظن –في البداية–أن الكتابين قد يكونان للخليل بن أحمد، وأن مصطلح حروف الرفع الذي بدا في هذين الكتابين كان امتدادا لمنهج قديم، حاكاه الخليل، ونسج على منواله، لولا ما ظهر لديَّ من أدلة دامغة تؤكد أن كتاب الجمل المطبوع هذا لا يمكن بحال أن يكون جمل الخليل الذي ذكرته كتب التراجم والأخبار، وقد تقدم ذكر بعض هذه الأدلة، وسوف تتخلل البحث إشارات تثبت رجوع مؤلف الجمل إلى كتاب سيبويه وإفادته منه.

المحور الأول: أول ظهور لمصطلح حروف الرفع في المصادر النحوية التي وصلتنا، وموضوعه، ومادته.

لقد كان مصطلح حروف الرفع مستخدما عند النحاة، ومتداولا في المراحل النحوية التي تسبق الكتاب، وقد تقدم ذكر حكاية أهل الأخبار والتراجم له في كتاب أبي الأسود الدؤلي، إذ ذكروا ما يرجح أن أبا الأسود جعله قسيما لحروف الجر، وحروف النصب، وحروف الجزم، وإن هذا التقسيم الذي ذكروه لأبواب كتاب أبي الأسود ليُوحي بأن الواضع الأول للنحو لاحظ اطِّرَادًا في عمل بعض الأدوات فيما بعدها، جعله يخرج بهذا التقسيم والتبويب؛ الذي أفضى إلى ذكر حروف الرفع قسيما لحروف الجر وحروف النصب وحروف الجزم، وسوف يأتي تفصيل القول في ذلك عند الحديث عن جدلية العمل في المرفوعات.

وقد ورد ذكر المصطلح في كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، فذكر الكتاب حروف الرفع، وجعل (هل) أصل هذا الباب، وجعل نظائرها أخواتٍ لها، فعبَّرَ بقوله: (هل وأخواتها)؛ إذ قال: "وَالرَّفْع ب هَل وَأَخَوَاتهَا من حُرُوف الرّفْع، مثل قَوْلك: هَل أَبوك حَاضر؟ وَأَيْنَ أَبوك خَارجٌ وخارجًا؟ وكَيف أَبُو زيد صانعٌ وصانعًا؟ وَإِنَّمَا جَازَ النصب فِي خبر أَيْن وكَيف؛ لِأَنَّك تَقول: أَيْن أَبوك؟ وكَيف زيد؟ وتسكت؛ فَيكون كلَامًا تَامًّا، ثمَّ تنصب على الِاسْتِغْنَاء، وتَمام الْكَلَام، وَإِذا قلت: هَل أَبوك؟ لم يجز لَك السُّكُوت حَتَّى تَقول خَارج؛ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الرّفْع"[1]

(١) الجمل في النحو:١٨٨

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وجعل صاحب الجمل الضمائرَ من حروف الرفع، وجاء بها ضمن مادة هذا الباب، يقول: "وَتقول: هم قوم كرام، فَإِذا جعلت هَذِه الْحُرُوف فصلًا بَين حُرُوف الترائي، وحروف كَانَ، لم تعْمل شَيْئا، وأجريت الْكَلَام على أَصله، كَقَوْلك: كَانَ عَمْرو هُوَ خيرًا مِنْك، قَالَ الله تَعَالَى فِي الْأَنْفَال: "وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ"(١)، نصب الْحق؛ لِأَنَّهُ خبر كَانَ، وَقَالَ الله عز وَجل فِي الزخرف: "وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ"(٢) وَقَالَ فِي الشُّعَرَاء: "أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ"(٣)، وَقَالَ فِي المزمل: "تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا"(٤) نصب خيرا وَأعظم أجرا؛ لِأَنَّهَا خبر تَجدوا، وَنصب أجرا على التَّمْيِيز، وَقَالَ -عز وَجل- فِي آل عمرَان: "وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ"(٥) نصب خيرا لِأَنَّهُ خبر يحْسب."(٦)

وهو يسمي هذه الضمائر التي للفصل حروفًا، كما يسمي أخوات كان (حروف كان)، ويسمي باب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر(حروف الترائي)(٧).

---

(١) سورة الأنفال: ٣٢
(٢) سورة الزخرف: ٧٦
(٣) سورة الشعراء :٤١
(٤) سورة المزمل:٢٠
(٥) سورة آل عمران: ٧٣
(٦) الجمل في النحو: ١٨٩
(٧) هذا المصطلح مأخوذ من المعنى اللغوي، ويبدو أنه لم يُكتب له شيوع في أن يكون عَلَمًا على هذه الدلالة الاصطلاحية، وما حمله عليه أن الترائي هو تفاعل الرؤية، بمعنى تشاركها أو تقاربها.

ومقصده أن الضمائر إذا وقعت فصلا بين معمولي كان (الاسم والخبر) أُجْرِيَ الكلام على أصله، فرفع اسم كان، ونصب خبرها، فلم يكن لما بعد هذه الضمائر موضع في الرفع، فهي حرف رفع هنا باعتبار الأصل، وهو أنه يقع بعدها المرفوع، إذا بُنِي الإسناد عليها، لا على الاسم الذي قبلها.

ولم يكتفِ صاحب الجمل بإطلاق حروف الرفع على كل ما يطَّرِدُ فيه إتيان ما بعده مرفوعا بالابتداء، فالضمير – كما أسلفت–واقع ضمن مادة حروف الرفع، وإن كان فصلا، قد أجري الكلام فيه على أصله فلم يُحْتسَب عاملا، ولم يكن ما بعده مرفوعا–إذ عُدِّ خبرا منصوبا للناسخ–

كما أنه حين تعرض لشيء مما تختلف فيه لغتان من لغات العرب، فيشتهر النصب في إحداهما، والرفع في الأخرى، لم يمنعه هذا الاختلاف من ضم الكلمات التي يلغى عملها تحت مادة حروف الرفع؛ إذا جاءت في اللغة التي تهمل هذه النواصب، فمن ذلك ما ذكره في إهمال ليت في لغة تميم، إذا اتصلت بها (ما)، إذ يقول: "فَأَما تَمِيم فَترفع هَذَا كُله، ويجعلون الْمُضمر مُبْتَدأ، وَمَا بعده خَبره، كَمَا ينشد هَذَا الْبَيْت:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْنِصْفُهُ فَقَدِ[1]

فيرفعون بهَذَا، وَلَا يُعْمِلُونَ لَيْت"[2]

---

(١) من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه – مطبعة الهلال – الفجالة – مصر – ١٩١١ م: ٣٦

(٢) الجمل في النحو :١٨٩، وقد تقدم القول برجحان اطلاع صاحب الجمل على كتاب سيبويه – في التمهيد– وهذا موضع من المواضع التي تعضد هذا الرجحان، فقوله –في ليتما عند تميم– هو عينه ما حكاه سيبويه في كتابه عندما ذكر البيت، إذ رجح إهمال ليت في مثل هذا التركيب–إذا تلتها ما الزائدة–وعدم إعمالها، وذكر سيبويه أن رؤبة بن العجاج قد روى هذا البيت بالرفع–أي على إهمال (ليت)، وهو نفسه ما قرره صاحب الجمل؛ حين ذكر أن تميمًا يغلب على لسانها الرفع والإهمال، فنسبة سيبويه البيت إلى رؤبة بن العجاج قد أفهمت ذلك أيضا؛ لأن رؤبة تميمي، ينطق على طباع تميم اللغوية، لكن سيبويه لم يذكر هذا البيت، ولا غيره في معرِض حديث له عن (حروف الرفع) كما فعل صاحب الجمل.(ينظر كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٧)

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولقد جمع صاحب الجمل الشواهد التي تنتمي إلى تميم، ويغلب عليها إهمال الناسخ لعارض طرأ على التركيب، يسوِّغ الرفع، فجعلها مادة لحديثه عن حروف الرفع، فمن ذلك قوله:" قَالَ الشَّاعِر أيضا:

تَحِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ(١)

رفع أقدر بأَنْت، ولَم يلْتَفت إِلَى كَانَ؛ لِأَنَّهُ يجب أَن يكون لأَنْت خبر، وعَلَى هَذَا يقْرَأ من يقْرَأ هَذَا الْحَرْف فِي الْمَائِدَة:" فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ" (٢) رفع الرَّقِيب ب أَنْت(٣)، يعني أن من يقرأ على الرفع (الرقيبُ) يجعلها خبرا لأنت، كما تفعل تميم، إذ تجعل الضمير رافعا للخبر، ويهملون النظر إلى عمل الناسخ في الخبر المفرد.

---

(١) من الطويل، وجاء في مصادر أخرى برواية (تُبَكِّي على لُبْنى) بدل (تحن إلى ليلى)، وهو منسوب إلى قيس بن زريح، ينظر مثلا كتاب سيبويه: ٣٩٣/٢، والذي أراه أن (ليلى) هنا أثر تصحيف، مادام البيت منسوبا لقيس بن زريح، فمحبوبة ابن زريح التي نسج فيها قصائده هي لبنى، كما نص على ذلك البطليوسي.

(٢) سورة المائدة : ١١٧، وذكر قراءة الرفع هذه ابن خالويه؛ فقال : " كنت أنت الرقيبُ" بالرفع، حكاه أبو معاذ"، ولم ينسبه إلى واحد بعينه من القراء، ينظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع – ابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة – دون تاريخ : ٤٢، ونسبها أبو الحسن المجاشعي إلى الأعمش؛ قال : " وقرأ الأعمش: "كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ" بالرفع" ينظر: النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه–علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (المتوفى: ٤٧٩هـ)–تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل– دار الكتب العلمية – بيروت–الطبعة الأولى– ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م: ٢١٠، وعزاها إلى الأعمش أيضا أبو القاسم الأصبهاني–؛ ينظر : إعراب القرآن للأصبهاني– إسماعيل بن محمد الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)–تحقيق د. فائزة بنت عمر المؤيد– الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض)–الطبعة الأولى– ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م:١١١،

(٣) الجمل في النحو: ١٩٠

ثم إن صاحب الجمل يريد أن يبين سبب عَدِّه الضمائر من حروف الرفع؛ فيقول: " فَكل مُضْمر يجعلونه مُبْتَدأ، ويرفعون مَا بعده على خبر المبتدأ، وَمثله قَول الله تَعَالَى فِي الْكَهْف:" إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا" [(١)] رفع أقل بأَنا"[(٢)]

وأسماء الإشارة عنده واقعة هذا الموقع، فهي عنده ضمن حروف الرفع، وفي هذا يقول: " وَأما (هَذَا) وأشباهه فهم ينصبون بهَا خبر الْمعرفَة، ويرفعون خبر النكرَة"[(٣)]

ومقصده أن اسم الإشارة إذا تلته جملة اسمية، وكان المبتدأ فيها معرفة نصب ما بعده على الحال، وإذا كان ما بعده (المبتدأ) نكرة، رُفِع ما بعده نعتا له، نقول (هذا عبد الله قائما) و (هذا رجلٌ قائمٌ).

ثم يفصِّل مستدركا فيقول:" وَأما قَول الله -جلّ وَعز-فِي الْأَحْقَاف: "قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنا"[(٤)] عَارض نكرَة، وممطرنا معرفَة، ولَا ينعت معرفَة نكرَة، وَلَا نكرة بِمَعْرِفَة، فَهَذَا مَعْنَاهُ هَذَا عَارضٌ ممطرٌ لنا"[(٥)]

ذلك أنه قد تلا اسم الإشارة هنا نكرة، فكان يُنْتَظَر حسب القاعدة التي ذكرها أن يكون ما بعد هذه النكرة مرفوعا على النعت، فقال: لكنه معرفة

---

(١) سورة الكهف: ٣٩، ذكر الألوسي قراءة الرفع هذه، وهو يعزوها إلى عيسى بن عمر؛ قال:" وقرأ عيسى بن عمر «أقلٌ» بالرفع؛ فيكون أَنَا مبتدأ، وأَقَلٌ خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني على الأول من احتمالي الرؤية، أو الحال على الثاني منهما، ومالًا وَوَلَدًا تمييز" ينظر: روح المعاني -شهاب الدين الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)-المحقق: علي عبد الباري عطية-دار الكتب العلمية - بيروت-الطبعة الأولى- ١٤١٥ هـ:٨ /٢٦٦

(٢) الجمل في النحو: ١٩٠

(٣) الجمل في النحو: ٩٠

(٤) سورة الأحقاف: ٢٤

(٥) المرجع السابق: ١٩٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لفظا، إذ حدثت له إضافة إلى الضمير المتصل، فلربما قال قائل: إنه صار معرفة، فهو باق على تنكيره، لأن هذه إضافة لفظية، لا تحقق للمضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، ومعناها معنى الوصف النكرة، فكأنه قال:(عارضٌ ممطرٌ لنا).

وأسماء الإشارة تعمل هذا العمل (الرفع) –عند صاحب الجمل–ظاهرة و(مقدرة)، والدليل على ذلك قوله:" وَأما قَوْله فِي الْأَحْقَاف: " وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ"(١) رفع بلاغا على معنى وَلَا تستعجل، ثمَّ قَالَ: لَهُم بَلَاغ، وَقَالَ بَعضهم: رفع بلاغا على إِضْمَار هَذَا بَلَاغٌ، وَالله أعلم"(٢).

وهذه جملة من الملحوظات التي يمكن تلخيصها من موقف صاحب الجمل من حروف الرفع:

أولًا: يلاحَظ أن صاحب الجمل قد ذكر ضمن الأدوات ما هو حرف نحوي مثل (هل)، وما ليس بحرف نحوي مثل (أين)، ثم غلَّب تسمية الحرف، فقال: "حروف الرفع"، فهو لا يعني بقوله (حروف) تلك الكلمات التي لا تدل على معنى في نفسها، أو التي تكون دلالتها مغايرة لدلالة الفعل والاسم، وإنما يعني بها الكلمات، وإن لم تكن حرفا من حيث الاصطلاح النحوي.

ثانيًا: إطلاق حروف الرفع في كتاب الجمل على كلمات بعينها لا يقصد منه الدلالة على أنها هي الموجبة للرفع، أو العاملة في المرفوع، والدليل

(١) سورة الأحقاف: ٣٥
(٢) المرجع السابق: ١٩٢

على ذلك أن صاحب الجمل ينص نصا صريحا في أكثر من موضع على العوامل في المرفوعات؛ فيذكر –مثلا–أن رافع الخبر هو المبتدأ، فمن ذلك قوله: " يرفعون...على خبر المبتدأ".

وهذا الأمر يجعلنا نستبعد أن يكون هذا الكتاب منتميا إلى المراحل المتقدمة من التأليف النحوي، التي كانت تجعل حروف الرفع قسيمًا لحروف النصب، وحروف الجر، وحروف الجزم.

ثالثًا: التشابه بين كتاب الجمل وكتاب سيبويه في ترجيح ما رجحه سيبويه في مسائل كثيرة، مثل مسألة (ليتما) في لغة تميم – التي تقدم ذكرها– يؤكد أن الجمل مصنَّف بعد كتاب سيبويه، وأن صاحبه قد اطلع على الكتاب، وعلم ما فيه، وقد تقدم في التمهيد ذكر بعض الأدلة التي تؤكد استحالة أن تكون نسبة الجمل المطبوع هذا إلى الخليل نسبة صحيحة.

رابعًا: موقف صاحب الجمل مما أسماه حروف الرفع لا يعدو كونه محاولة حصر ما يقع مبتدأ في الجمل العربية، أو ما يقع بعده المبتدأ من الحروف مثل (هل)، وقد أطلق مصطلح (حروف الرفع) لأجل هذا، وإن كانت حروف الرفع التي ذكرها ليست حكرا على أن تقع مبتدأ، ولا خبرا، حتى ما كان منها حرفا فهو ليس مختصا بالاسم، فقد يأتي بعده الفعل في سياقات لغوية صحيحة غير منكرة، وهو مع هذا يسميها حروف رفع، وقد تتصرف الأسماء منها في الجمل، فتقع في غير هذه المواضع ،وتعمل غير هذا العمل، إلا أن معظمها يغلب عليه الرفع، وهو يراعي هذه الغلبة فيها، ويسميها هذا الاسم لأجل ذلك، جاعلا إعلامها على المرفوع أصلا فيها.

خامسًا: ذكر صاحب الجمل مصطلح حروف الرفع في معرض حديثه عن وجوه الرفع في العربية، التي جعلها واحدا وعشرين وجها، قال: "

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وَالرَّفْع أحد وَعِشْرُونَ وَجها: الْفَاعِل، وَمَا لم يذكر فَاعله، والمبتدأ، وَخَبره، وَاسم كَانَ وَأَخَوَاتهَا، وَخبر إِن، وَمَا بعد مذ، والنداء الْمُفْرد، وَخبر الصِّفة، وفقدان الناصب، وَالْحمل على الْموضع، وَالْبَيِّنَة، والحكاية، وَالتَّحْقِيق، وَخبر الَّذِي، وَمن، وَمَا، وَحَتَّى إِذا كَانَ الْفِعْل وَاقعا، وَالْقسم وَالصرْف، وَالْفِعْل المستأنف، وشكل النَّفْي، وَالرَّفْع بهل وَأَخَوَاتهَا"(١)، ثم إنه عندما جاء للحديث عن هل وأخواتها سماها (حروف الرفع)، ووضع تحتها ما ذكرناه.

سادسًا: هذه المرفوعات التي ذكرها تحت مصطلح حروف الرفع تصلح أن توضع تحت غيره من الأبواب المتقدمة عليها، فما كان منها مبتدأ صح أن يضعه تحت المبتدأ، وما كان منها خبرا صحَّ وضعه تحت الخبر...إلخ.

سابعًا: عدم اكتفاء الكتاب بوجوه الرفع التي ذكرها في تصور المرفوعات وشرحها–رغم كثرتها؛ إذ جعلها واحدا وعشرين وجها– تكلُّفٌ واضح، حمله عليه رغبته في التفريق بين الأشياء المتفقة في الحكم النحوي عن طريق أخذ بعض الألفاظ التي تسبقها في الاعتبار، فالمرفوع المذكور تحت باب حروف الرفع عنده مختلف عن المرفوع تحت المبتدأ – وإن كان العامل فيهما واحدا– ومكْمَنُ الاختلاف في أن ما جاء بعد حروف الرفع قد تحقق رفعه من طريقين؛ الأول طريق العامل كالابتداء وما شابهه، والثاني: طريق السوابق اللفظية، وهي هذه الحروف؛ إذ كان يكثر بعدها الرفع، أما غيره من المرفوعات فرفعه متحقق من باب العمل فقط، فكأن النص على حروف الرفع هذه من باب التعريف بالخاصَّة عند المناطقة، أو العلامة

(١) نفسه: ١٤٣

التعريفية عند النحاة[١]، تلك العلامة التي لا تتنزل منزلة الصفة الفاصلة في الدلالة على المُعَرَّف أو الموضَّح أو الباب المعنيِّ بالشرح، وإنما يراد منها تضييق احتمالية دخول عوامل نحوية أخرى عليه، تنسخ من هذا الحكم- الرفع- أي أن ما كان مرفوعا بعد حروف الرفع كان مدلولا على رفعه بطريقين؛ طريق المعنى، وهو تعلق بعض الكلمات ببعض تعلُّقًا يدل على وظائفها في الجمل، وطريق الألفاظ السابقة له التي تتنزل منزلة العلامات والدلائل اللفظية عليه، بخلاف ما كان مرفوعا بعد غير حروف الرفع المذكورة؛ إذ لا يُستَدل على رفعه إلا بالطريق الأول، وهو تعلقه بغيره في الجملة تعلقا تتضح منه الوظائف اللغوية؛ فكأن الحديث عن حروف الرفع في كتاب الجمل قَيْدٌ فرعيٌّ أتى بعد قَيْدٍ رئيس؛ لا ليُغْني عنه، ولكن ليزيده وضوحًا وتحديدًا، والدليل على ذلك أن صاحب الجمل يوافق ما عليه جمهور النحاة من جهة عوامل الرفع، فهو ينص على أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، يدلنا على ذلك قوله: " تقول: حسْب زيدٍ وعمروٍ درهمان،

(١) التعريف بالخاصة نعني به التعريف بصفات ليست جوهرية من سمات المعرَّف، ولا يشترط توفرها في كل ما يندرج تحته، ولكنها تكثر فيه، والخاصَّة مصطلح منطقي يساوي العلامة التعريفية عند النحاة، والتعريف بالعلامة منهج متبع في كثير من كتب النحو، يُتْبِعُون به التعريف الحَدِّيِّ زيادة في الإيضاح، فمن ذلك -مثلا- أن تعريفهم للاسم بالحد، بقولهم: الكلمة الدالة على معنى في نفسها، غير مرتبط بزمن، لم يُغْنِ عن إتْبَاعه بالعلامات، التي منها الجر، والتنوين، والنداء ...إلخ، وهذه العلامات لا يمثل فقدان الاسم لها فقدانه اسميته، لكنها تزيده اتِّضَاحًا وتعريفا فقط، فالتعريف بالعلامة إيضاح فرعي يأتي في صلة إيضاح رئيس، وهو ما شابه الحال هنا؛ إذ إن قيد المرفوع بإتيانه بعد هذه الألفاظ التي سميت حروف الرفع بعد ذكر وجوه الرفع والعامل في المرفوعات قُصِد منه إيضاحٌ بعد الإيضاح الرئيس.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وحسْب عبد الله وأخيك ثوبان، رفعت حسب على الابتداء، وثوبان خبر الابتداء، فإذا كنيت الاسم الأول، وعطفت عليه باسم ظاهر نصبت الاسم"(١)

ويقول أيضا في موضع آخر: " زيد خارج، والمرأة منطلقة، رفعت زيدا بالابتداء، ورفعت خارجا لأنه خبر الابتداء"(٢)

واسم كان مرفوع بكان نفسها عنده، وفي ذلك يقول: " تقول: كان عبدالله شاخصا، رفعت عبدالله بكان، ونصبت شاخصا لأنه خبر كان، ولا بد لكان من خبر"(٣).

ثامنًا: هذا التكلف في وضع قيد لفظي موضِّح للمرفوع كان من لزوم ما لا يلزم، وقد أدى إلى اضطراب واضح في التناول المنهجي، وتشتيت للمُتَّفِقَات والنظائر، وجمْعٍ للمُخْتَلِفَات، نذكر من ذلك –بقصد التمثيل للخلل الناجم عن هذا المسلك–أنه تكلم عن رافع أسماه: " الرفع بالذي، ومَن، وما "ومقصده الأسماء الموصولة"، جاء تحته:" فهذه أسماء ناقصة، لا بد لها من صلات، ويكون جوابها مرفوعا أبدا"(٤)، فلم يؤخرها إلى حروف الرفع ليذكر هذه مع تلك، مع أنه وضع تحتها كثيرا من الأسماء التي تشبه الأسماء الموصولة في مجيء المرفوع بعدها، كالضمائر مثلا.

وقد ذكر أن من العرب من يرفع بكان الاسم والخبر كليهما(٥)، ثم لم يجعل (كان) من حروف الرفع، مع أنه حين ذكر أن تميما تهمل (ليت) إذا

---

(١) الجمل :١١٦
(٢) المرجع السابق: ١٤٤
(٣) المرجع السابق:١٤٤
(٤) سورة يونس:٨١
(٥) ينظر المرجع السابق : ١٤٥

اتصلت بها (ما) جعلها ضمن حروف الرفع، والحالتان متشابهتان في إتيان المبتدأ والخبر مرفوعين بعد كل كلمة منهما، لكن كل واحدة منهما في باب مختلف، مع أن القيد الذي وضعه لحروف الرفع ينطبق عليهما.

تاسعًا: هذا الاضطراب، وذلك التشتت الناجمان عن التكلف في التقعيد، ولزوم ما لا يلزم من القيود اللفظية يصعب معه أن تُتخيل نسبته إلى الخليل مع ما عُرف عن الخليل من دقة، جعلت من نظر في كتاب العين، ووجد فيه أشياء ليست في مواضعها يقول: هذه من زيادات الليث بن المظفر تلميذ الخليل[١]، فكيف، وقد بدا التصنيف في الكتاب المسمى بالجمل أكثر تفككا، وأقل ضبطا، مما ظهر في العين من إحكام، وضبط علمي.

وبناء عليه نرجح أن هذا الاستخدام لمصطلح حروف الرفع لا يعزى للخليل بن أحمد، وأنه لنحوي متأخر عن سيبويه، أفاد من كتابه، وخالفه في طرح بعض المسائل، وتصنيفها، وأن هذا المؤلف قد اطلع على بعض المصنفات القديمة التي استخدمت هذا المصطلح، فأخذه عنها، وأعمل فكره في وضع الأدوات –التي يكثر بعدها مجيء المرفوع–تحت هذا المصطلح.

(١) – ينظر إنباه الرواة:٣/٤٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المحور الثاني: اختفاء المصطلح في كتاب سيبويه، وكتب البصريين المتقدمين من بعده، وبدائل المصطلح والباب عندهم.

لا نشهد وجودا لحروف الرفع في أبواب كتاب سيبويه، ولا في أبواب المؤلفات التي أعقبته عند البصريين، ولا في مؤلفات الكوفيين الموجودة بين أيدينا؛ مثل معاني القرآن للفراء، أو المجالس لثعلب، ولا يظهر هذا المصطلح إلا ظهورًا خافتًا عارضًا في ثنايا الكلام، وبدلالة مخالفة لما ظهر عليه عند صاحب الجمل، فمن ذلك قول سيبويه:" واعلم أن كل اسمٍ آخره ياء تلي حرفًا مكسورًا، فلحقته الواو والنون، في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب للجمع، حذفت منه الياء التي هي آخره...ويصير الحرف الذي كانت تليه مضموما مع الواو، لأنه حرف الرفع؛ فلا بد منه، ولا تكسر الحرف مع هذه الواو، ويكون مكسورًا مع الياء، وذلك قولك: قاضون وقاضين، وأشباه ذلك"(١)

وحرف الرفع هنا معناه علامة الإعراب بالحرف في موضع الرفع، وهو يتحدث عن جمع الاسم المنقوص، مثل (قاضي) إذ تُحْذَف ياؤه عند جمعه جمع سلامة، وتوضع الواو في حالة الرفع، ويُضَمُّ ما قبلها لمناسبتها، فيقال قاضون، والواو هذه هي ما يعنيه سيبويه بحرف الرفع.

وهذا نفسه ما فهمه أبو علي الفارسي منه، إذ شرح قول سيبويه في التعليقة؛ يقول:" قوله: لأنه حرف الرفع فلا بُدَّ منه، يريد أن الكسرة التي كانت في عين (فاعِل)، أبدلْت منها ضمةً لتثبت الواو التي هي للرفع، إذ لو تركت الكسرة لم تثبت الواو التي هي للرفع؛ لأن الكسرة كانت تقلبها ياء،

(١) كتاب سيبويه:٣ / ٤١٤، ٤١٥

كما قلبها ياء في (ميزان)، فلما كان كذلك أبدل من الكسرة ضمة؛ لتصبح الياء المبدلة من واو (مَفْعُول)؛ فلهذا أبدل من كسرة العين من (قاضٍ) ضمةً؛ لأن الحركة من الياء حولتْ إليها، لأن هذه الياء تُحرّكُ، ولم تُستعمل مُتحركة، فيكون له حركة تنقل إلى غيره"[١]

تغير دلالة مصطلح: " هل وأخواتها " في الكتاب:

تقدم القول: إن صاحب الجمل قد أطلق على ما أسماه حروف الرفع مصطلحا آخر، هو (هل وأخواتها)، فكان يعني بها ما يعنيه بحروف الرفع.

ولم يختفِ التعبير بهل وأخواتها في كتاب سيبويه، وإنما أخذ منحى آخر غير الذي ظهر به في الجمل، وذلك على النحو التالي:

جاء التعبير بهل وأخواتها في كتاب سيبويه عند حديثه عن:" باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام" وقال تحته سيبويه شارحا قصده: " وذلك قولك: أإن تأتني آتِك، ولا تكتفي بمن لأنها حرف جزاء، ومتى مثلها؛ فمن ثم أدخل عليه الألف، تقول: أمتى تشتمني أشتمك؟ وأمن يفعل ذاك أزره؟ وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عملَ بعضه في بعض فلم يغيّره، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا، ونحو ذلك، لا تغيّر الكلام عن حاله، وليست كإذ وهل وأشباههما، ألا ترى أنها تدخل على المجرور، والمنصوب، والمرفوع، فتدعه على حاله، ولا تغيره عن لفظ المستفهم؛ ألا ترى أنه يقول: مررت بزيدٍ فتقول: أزيدٍ...، وكذلك تقول في النصب والرفع؛ وإن شئت أدخلتها على كلام المخبر، ولم تحذف منه شيئًا، وذلك إذا قال: مررت

(١) التعليقة على كتاب سيبويه -أبو علي الفارسي (المتوفى: ٣٧٧هـ)- المحقق: د. عوض بن حمد القوزي- الطبعة الأولى- ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م : ٢٥٨/٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بزيدٍ، قلت: أمررتَ بزيدٍ، ولا يجوز ذلك في (هل وأخواتها)، ولو قلت: هل مررت بزيدٍ؟ كنت مستأنفًا"(١)

وقصد سيبويه أن همزة الاستفهام تدخل على أسلوب الشرط، فلا تؤثر في شيء من جهة العمل النحوي، فقد دخلت بعد أن استقر عمل الأدوات في بعض، وأن الهمزة التي للاستفهام تختلف عن (هل)، وإن كان الاثنان كلاهما حرفي استفهام، ذلك أن الهمزة في قولنا: " أإن تأتني أكرمك" لم تغير شيئا فيما بعدها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي معتمدة على كلام، وأنه يصح إذا قال قائل: مررت بزيد، أن يقال له: أمررت بزيد؟ فيكون الاستفهام صلة لكلام –قبله–صادرٍ من المتكلم نفسه، وهو قوله: "مررت بزيد" بخلاف إذا ما قلت: هل مررت بزيد؟ باستخدام هل، فإن الكلام حينئذ سيكون مستأنفا جديدا، وكأن السائل قد قطعه من سياقه، وافتتح موضوعًا جديدًا، لا علاقة له بكلام سابق.

وفي هذا يقول السيرافي شارحًا قول سيبويه:" ألف الاستفهام تدخل على الجمل، وتدخل بين العامل والمعمول فيه، ولا تعمل هي شيئا، فأشبهت واو العطف، وفاءه التي يكون بعدها المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والشرط والجزاء، وأشبهت أيضا (لا) التي تدخل على الجمل، وبين العامل والمعمول فيه، وهي لا تعمل شيئا، كقولنا: لا زيد منطلق ولا عمرو شاخص...وتقول: بكم رجلا مررت؛ أثلاثةٍ أم أربعة؛ فلا تمنع الألف خفض ما بعدها بما قبلها، وإذا قال القائل: مررت بزيد، فقيل له: أزيدٍ، فهذا

(١) كتاب سيبويه: ٣ /٨٢، ٨٣

المخفوض محمول على الكلام الأول، وفصل سيبويه بين (ألف الاستفهام) وبين (هل) بما ذكره في (الألف) مما ليس في (هل)"[(١)].

فهمزة الاستفهام تدخل بين العامل ومعموله فلا تلغي العمل، ولا تغيره، ويكون ما بعدها معتمدًا لها، كما يعتمد اسم الشرط، أو حرفه الواقع بعدها على الشرط والجزاء، وهي –مع كون الكلام معتمدًا لها–لا تحتاج إلى عائد يعود عليها؛ إذ هي حرف، وليست اسما، فلا تحتاج لرابط.

وكل ما كان حكمه حكم (هل) في كونها تخالف أحكام همزة الاستفهام هنا فسيبويه يجعله من (أخوات هل)، فأخوات (هل) هنا ليست أخوات لها في العمل النحوي فقط، فالمقصود هو كونها تتفق مع هل في أنها لا تكون لغوا، ولا يلزم معها أن تبقى العوامل والمعمولات كما كانت قبل دخولها عليها، بخلاف همزة الاستفهام وأخواتها، وهذا سبب تسميته لها بأخوات هل، يقصد ما يكون منه مثلما يكون من هل إذا دخلت في أسلوب الشرط قبل الجازم الشرطي، والشرط والجزاء.

ولا يخفى أن هذا مخالف لما قصده صاحب الجمل بقوله: " الرفع بهل، وأخواتها من حروف الرفع" إذ جعلها وأخواتها مشتركات في مجيء ما بعدها مرفوعا، فحَكَمَ على هذه النظائر بأخوة هل؛ لأنها تشبهها في مدخولاتها، فتدخل على مرفوع.

ولذا فلا عجب حين نجد ما جمع تحت (الرفع بهل وأخواتها) في كتاب الجمل قد تفرق في كتاب سيبويه تحت أبواب شتى، فما كان من ضمائر

---

(١) شرح كتاب سيبويه –أبو سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ)– المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة الأولى– ٢٠٠٨ م: ٢٨٢/٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فصل –عدها صاحب الجمل من أخوات هل– قد درسها سيبويه تحت باب بعنوان:" هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا"(١)، وما كان من أخوات (إنَّ) متصلا بما الزائدة –التي كفَّتْه عن العمل فجاء بعده المرفوع– قد تناوله سيبويه تحت (باب إنَّ) الذي سمَّاه: "باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده"(٢)، وجعلها خمسة؛ لأنَّ إنَّ المكسورة والمفتوحة عنده واحد.

وأسماء الاستفهام وحروفه قد درسها سيبويه تحت باب: "...ما يُخْتَارُ فيه النصبُ وليس قبلَه منصوبٌ بُنىَ على الفعل، وهو بابُ الاستفهام"(٣)، ولم يجعلها أخوات لهل، وإنما عرض لها من باب أن الأصل فيها أن يليها الفعل، ثم إن العرب توسعوا فيها، فجعلوا الاسم يليها على خلاف الأصل، وأنه لو تلاها اسم وفعل تعين تقديم الفعل اعتدادا بالأصل، فيقال مثلا: هل قام عبد الله؟ ولا يحسن: (هل عبد الله قام) إلا في شعر، أو اضطرار(٤).

ظهور مصطلح حروف الابتداء في كتاب سيبويه، ومفهومه:

لم يظهر مصطلح حروف الرفع في كتاب سيبويه ليدل على الكلمات التي يليها المرفوع، وإن الباحث ليجد سيبويه قد عدل إلى مصطلح آخر عند تعبيره عن الكلمات التي يظهر بعدها الاسم مرفوعا على الابتداء، وهو مصطلح: "حروف الابتداء"، وقد ظهر هذا المصطلح في كتاب سيبويه في

(١) كتاب سيبويه:٢/ ٣٨٩
(٢) المرجع السابق: ١٣١/٢
(٣) المرجع السابق: ٩٩/١
(٤) ينظر المرجع السابق: ١/ ١٠١

تسعة مواضع[١]، وأجد سيبويه فيها يقصد تلك الكلمات التي تقطع الكلام؛ فتصرف الحديث إلى الابتداء بكلام جديد يأتي بعدها، ومما يدل على ذلك قوله:" أَمَّا وإذا يُقطَعُ بهما الكلامُ، وهما من حروف الابتداء، يَصرفانِ الكلامَ إلى الابتداء"[٢].

وانطلاقا من هذا النهج نجده يطلق حروف الابتداء على إنَّ وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) فكفَّتْها عن العمل، أو إذا خُفِّف منها ما يجعل الرفع بعد الحرف محتمَلا[٣].

وسيبويه لم يخصص بابا لحروف الابتداء ليدرسها تحته؛ إذ لا حاجة تقتضي ذلك؛ كما أن اختياره مصطلح حروف الابتداء اختيار دقيق؛ إذ لا يُتَوَهَّم معه أنها العاملة أو الرافعة، بخلاف مصطلح حروف الرفع.

أسباب اختفاء مصطلح حروف الرفع، وتشتت ما كان مجتمعًا تحت مصطلحه:

إن اختراع هذا المصطلح (حروف الرفع) يشي بأن واضعه الأول كان يعني به أن مجموعة من العوامل تشترك في عمل الرفع بالأسماء التي تتلوها، يدلنا على ذلك ما كان من نظائره الاصطلاحية الأخرى (حروف الجر) و (حروف النصب) و (حروف الجزم) فكل من هذه المصطلحات تجمع تحتها مجموعة من الأدوات اتفقت في العمل النحوي الذي تحققه في الكلمات التي تليها.

---

(١) ينظر المرجع السابق: ١/ ٩٥، ١٣٧/٢ و ١٤٠، ١٨/٣و١٨و٢٣و٢٤ و١٦٥، ٢٢١/٤

(٢) نفسه: ١/ ٩٥

(٣) ينظر المرجع السابق: ١٤٠/٢

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإن ظهور هذا المصطلح في المرحلة الأولى من مراحل النحو لَيَدُلُّ على أن هذا الفكر هو الذي كان سائدًا في مرحلة النشأة والمراحل التي تليها، ذلك أنه يقوم على تخيُّل كون الأثر المتحقق بالعلامة الإعرابية ناتجًا عن بعض السوابق اللفظية، وأن الحكم بالرفع مثله مثل الحكم بالنصب، والجر، والجزم في كونه متحققا من عوامل لفظية متقدمة على المرفوع، كما أحدث الجار في مجروره، والجازم في مجزومه، والناصب في منصوبه.

ولقد كان من شأن هذا التصور أن يحكم بأن هناك رافعًا لفظيًّا، كما كان هناك خافض لفظي، وناصب وجازم أيضا، فأعمل النحويُّ فكره في استقراء الكلمات التي يأتي بعدها الاسم مرفوعا، ويطرد فيها هذا، ليجمعها تحت مصطلح:" حروف الرفع"

ثم إن تأمُّلًا متأنِّيًا قد أوضح لأصحاب هذا النهج أن اختلافا كبيرا يكون بين المرفوعات وغيرها، فالمرفوعات في الكلام العربي عُمَدٌ، وأركان إسناد لا يُسْتَغْنَى عنها، ومعظم هذه الأدوات التي جعلوها حروف رفع قد يُسْتَغْنَى عنها، ثم إن الأثر الحادث في المرفوعات من رفع لا يحتاج إلى تَصَوُّر وقوع لفظ مُحْدِثٍ له دائما، فالاسم الذي نبتدئ به الكلام العربي، ونبني عليه حكما يكون مرفوعا، ورفعه ليس ناجما عن عامل لفظي سبقه.

يضاف إلى ذلك شيء آخر، وهو أن الحكم بالجر مقيد بوجود الجار، حرفا كان أو إضافة، والنصب مثله مقيد بوجود الناصب – وجودا باللفظ أو بالقوة–[(١)]، والجزم بوجود الجازم، فإن حُذِفَ الجار أو الناصب أو الجازم –

(١) أقصد بقولي: (بالقوة) ما يكون فيه الناصب مقدرا أو مضمرا، فيعمل النصب دون تحقق له في اللفظ، فوجوده وجود بالقوة، مثل النصب بأن المضمرة وجوبا وجوازا، والنصب بالفعل المحذوف الذي دلت القرائن على حذفه...إلخ.

ولم يكن له من الإضمار نصيب يطرد ويُتَصَوَّر-تَغَيَّر الحكم، واختلف، وليس هذا في المرفوعات.

كما أن النواصب مثلا يمكن الإحاطة بها عن طريق الحصر، وتصنيفها في أبواب حسب مدخولاتها، فنواصب المضارع مثلا معروفة، ومعدودة، والحروف التي تنصب المبتدأ وتنسخ حكمه معروفة ومعدودة أيضا، وحروف الجر معروفة ومحصورة ومحددة، والجوازم كذلك، أما الروافع فكثيرة، ومتفرقة، ومن أمشاج شتى، يصعب معها تخيل الحصر، وإن تُخُيِّلَ الحصر- على صعوبته- فإنها ستأتي أمشاجًا لا تلتقي تحت ما يُمكِّن واضع القواعد من تأملها، فالطبيعة بين الروافع مختلفة من كل جهة لغوية؛ فمنها ما يكون أسماء، ومنها ما يكون أفعالا، ومنها ما يكون حروفا، وكثير منها لا يكون في التراكيب العربية حكرا على أن يأتي بعده الاسم، فضلا عن أن يأتي بعده الاسم مرفوعا...إلخ.

كل ذلك كان يستدعي مرحلة من إعادة النظر في هذه النقطة، والحديث عن عوامل الرفع، ويبدو أن هذا نفسه هو ما حدث في مرحلة من مراحل الدرس النحوي قبل كتاب سيبويه، فنجم عنه الاستغناء عن هذا المصطلح، وعن الأدوات التي توضع تحته، واستدعى إعادة تصنيف، وتبويب لما كان يجتمع تحت هذا الباب (حروف الرفع) ليصير متفرقا تحت أبواب عدة، حُكِمَ بأن مفردات كل باب منها كانت أكثر ملاءمة واستيعابا لنظائرها التي أُدْخِلَتْ إليها، وكانت من قبلُ مثبتة تحت باب حروف الرفع، أو كانت تدرس تحته.

والمراحل التي تلت مرحلة نشأة النحو قد شهدت حراكا علميا لغويا واسعا، على مستوى النحو، والصرف، والدرس اللغوي للقرآن، والدرس المعجمي، كما حوت مُحاجَّات نحوية، وقضايا خلافٍ صرفية، ولغوية،

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأخبارها كثيرة ومتفرقة، لكنها تدلنا في مجملها على أن الحراك والنقاش كان يأخذ اتجاهات واضحة، كنقد الإنتاج الشعري، والمناظرات النحوية بين النحاة–وهي تلك التي كان يُحْكَم فيها بالصحة والإقرار لمن يستطيع الاستدلال على نظريته بالشواهد الفصيحة التي تدعمها– ومثل الحديث عن لغة القرآن وقضاياها، وإعراب القرآن ومعانيه، ورفض اللحن، والحديث عنه، وعن لغة المولَّدين والمُحْدَثين، وإنكارها...إلخ.

أما الحديث عن نظرية العامل في هذا الوقت المتقدم فلا أكاد أجد له أثرا في هذه المرحلة إلا عندما يذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد ذكر من ترجم له، وذكر جهوده، وحلقته، ومؤلفاته أن له كتابا في العوامل، وكتابا في الشواهد(١)، وكتاب العوامل هذا هو الذي يلفت النظر هنا، إذ يجعلنا نرجح أن الخليل بن أحمد قد أعاد النظر في العوامل النحوية في كتابه (العوامل) الذي لم يصلنا، والذي نرجحه هنا أنه قد شمل تصنيفا خالف الموروث الذي كان شائعا في كثير من مسائل العمل النحوي والمعمولات والعوامل، وأنه كان يعرض لهذا الفكر في حلقته بالبصرة، تلك التي كان سيبويه ويونس بن حبيب وغيرهما تلاميذ فيها، فأثمر فكره هذا وتصنيفه تغيرا في قناعات النحاة تجاه بعض العوامل والمعمولات، كان من ضمنها حروف الرفع هذه، حتى ظهر أثر هذا التغير في كتاب سيبويه؛ إذ لا وجود لهذا الباب المسمى حروف الرفع.

(١) ينظر مثلا وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان–ابن خلكان (المتوفى:٦٨١هـ) –المحقق: إحسان عباس–دار صادر–بيروت: ٢/ ٢٤٦

لقد كان ظهور المصطلح في البداية قسمة عقلية تنتج عن الاستقراء الأول لأحوال الكلم في العربية، وتأمل علامات الإعراب فيها، وتخيل قوة مؤثرة تتولد من تركيب الكلمات بعضها مع بعض في الجمل العربية تركيبا ينجم عنه تحديد وظائفها في الجمل المفيدة التي يحسن عند نهايتها سكوت، وتتحقق إفادة.

فوجود الكلمات في التراكيب العربية وهي تتبادل أربعة أشكال –من حيث ضبط الآخر ضبطا مشعرا بوظيفته، وهي الرفع والنصب والجر والجزم–حتما سينتج عنه استنتاج مبدئي عند من يحاول التقعيد لهذه اللغة، إذ سيتحدث عن دلالات كل علامة من الأربع، وإشعارها بوظيفة الكلمة في الجملة، ثم يُتْبِع ذلك بتأمل ما يُكْسِب الكلمة العربية هذا الشكل والضبط، حين تتركب المفردات مع بعضها، مكونة الجملة التي تتحقق بها الإفادة، وإن هذا التأمل لَهُوَ الذي انبثقت منه نظرية العامل، فهي قائمة على استقراء أثر الكلمات في بعض عند وضعها في التراكيب اللغوية.

ولا شك أن أي محاولة لوضع قواعد للغة العربية –إذا لم تكن مسبوقة بمحاولات سابقة، ينقد بعضها بعضا، ويبني بعضها على بناء بعض– سوف تلاحظ أن الجر للأسماء متحقق بطرائق متواترة ثابتة، يأتي أولها من أثر بعض الحروف(حروف الجر) في الأسماء، ويأتي ثانيها من تركيب بين اسمين بطريقة مخصوصة يجعل الكلمة الثانية مثل الجزء من الكلمة الأولى، فتبدو الثانية (المضاف إليه) كأنها تكملة للأولى، أو شطر لها، كما أن بين الكلمتين معنى حرف من حروف الجر، التي هي أساس في هذا الأثر الإعرابي(الجر)، وهذا ما سيحمل واضع القواعد إلى الحديث عن الجر

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعوامله، ومعمولاته، فلا عجب من أن نرى مصطلح حروف الجر يعزى إلى الخطوة الأولى من خطوات الدرس النحوي.

ومثل ما يقال عن حروف الجر، يقال عن حروف النصب، إذ تتفق كثير من الأدوات –في اللغة العربية–في أنه يقع بعدها المنصوب، وأن هذه الأدوات لو حُذفت من جملة في العربية لَتَغَيَّرَ أثرها فيما بعدها، فتحوَّلَ من النصب إلى الرفع، وهذا من شأنه أن يجعل واضع النحو يلتفت إلى أن الأثر الذي عليه هذه الكلمة المنصوبة ناجم عن هذا الحرف الذي قبلها، إذ يتحقق بوجوده، وينعدم ويُنْسَخ بغيابه، فكان ذلك مدعاة للحديث عن عوامل النصب، ومعمولاته، ودافعا لظهور مصطلح (حروف النصب) في المراحل الأولى من الفكر النحوي.

ونستطيع قول مثل هذا في حروف الجزم، فهي محصورة بالعدِّ، وأثرها يظهر على الأفعال التي تليها، وينعدم على هذه الأفعال ذلك الأثر إذا حُذفت هذه الحروف، ولذا جاء مصطلح حروف الجزم أيضا في هذه المرحلة، وجُعل عنوانا تُجمع تحته هذه الحروف.

أما (حروف الرفع) فقسمة عقلية فقط، ولم يكن ظهورها في المرحلة الأولى إلا لهذا، فالأدوات التي يأتي بعدها المرفوع ليست محصورة بالعدِّ، ثم إنها لا تصنف تحت باب واحد من أبواب الكلمة، فمنها الأفعال، ومنها الأسماء، ومنها الحروف، ثم إن الأهم والأوضح أن أثرها الإعرابي ليس مقيَّدًا بها، فهو لا يزول بزوالها في معظم التراكيب، لكن المرحلة الأولى من التقعيد لا يُسْتَغْرَب معها وجود هذا المصطلح، إذ إن وجوده كان قسمة عقلية ليس أكثر، فما دامت هناك حروف محدثات للنصب، وأخرى محدثات للجر، وثالثة للجزم، فللرفع أيضا –وهو الحالة الرابعة من حالات الكلمة العربية–

محدثات ومولِّدات تستدعي تأملا، ومحاولة حصر، ورصد أَثَر، مثل ما كان في مثيلاتها، ثم إن هذه المرحلة قد أعقبتها مراحل لاحظت الاختلاف بين هذه الأبواب، فاختفى مصطلح حروف الرفع، وبقيت الثلاثة الأُوَل.

ولولا ما بدا في كتاب الجمل من تناقض، واضطراب في التصنيف، ومن دلائل أخرى -تَقَدَّم ذكرُها في هذا البحث-تؤكد أن نسبته للخليل الفراهيدي مختلقة، لا تصح، لانتهينا إلى أن الخليل ربما مرَّ بمرحلتين تجاه العوامل النحوية، كانت أولاهما محاكاة لما وجد عليه النحويين من قبله، وكانت الثانية ضبطا لهذا الموروث، نتج عنه الاستغناء عن أبواب ومصطلحات، كان منها مصطلح حروف الرفع.

والذي يمكن تأكيده -في ضوء ما بدا من أن كتاب الجُمَل المطبوع هذا ليس هو جُمَل الخليل بن أحمد، ولا علاقة له به- هو أن أصدق سبيل لمطالعة آراء الخليل النحوية هو كتاب سيبويه، وكتاب سيبويه يدل دلالة واضحة على أن مصطلح حروف الرفع هذا لم يكُن مستخدمًا عند الخليل، وأن الخليل نفسه قد أحكم تصوُّر عوامل الرفع على الشكل الذي استقر عند النحاة من بعده، والدلائل على ذلك كثيرة، منها قول سيبويه في الكتاب عند حديثه عن (إنما)، وارتفاع الاسم بعدها بخلاف (إن)، يقول : " فأما إنما فلا تكون اسمًا، وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى مثل: أشهد لزيدٌ خيرٌ منك؛ لأنها لا تعمل فيما بعدها، ولا تكون إلا مبتدأة، بمنزلة إذا لا تعمل في شيء"[١]

(١) كتاب سيبويه: ٣/١٣٠

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقول الخليل هذا- الذي نقله سيبويه- فيه دليل على شيئين:

أولهما: أنه لا يعد (إنما) عاملة؛ إذ هي بمنزلة فعل ملغى، وهي لا تعمل فيما بعدها-كما نصَّ كلامه على ذلك نصًّا صريحًا-

وثانيهما: أنه يَعُدُّ العامل في الاسم المرفوع بعدها هو الابتداء، كما أننا إذا قلنا: " أشهد لَزَيْدٌ خير منك" رُفِعَ ما بعد الفعل الملغى على الابتداء.

وقد جاءت في الكتاب مواضع كثيرة تدلنا على أن الخليل كان يجعل الفعل، أو ما يتضمن معناه عاملا للرفع في الفاعل والنصب في المفعول، ومن ذلك قول سيبويه حين أراد أن يعلل النصب لما بعد أفعل التعجب في صيغة (ما أفعلَ) يقول: " هذا باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل، ولم يَجْرِ مَجرى الفعل، ولم يَتمكَّن تمكُّنَه، وذلك قولك: "ما أحْسَنَ عبدَ الله! زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا ثمثيلٌ، ولم يُتَكلَّم به"(١).

والفعل عند الخليل عامل قوي، يعمل حين يكون له وجود في اللفظ والمعنى، أو حين يكون له وجود في المعنى دون اللفظ، روى عنه سيبويه ذلك في أكثر من موضع، منها ما قاله عند حديثه عن وجه النصب والرفع لكلمة(جسم) في قول الشاعر:

لَا بَأْسَ بِالقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ *** جِسْمُ البِغَالِ وَأَحْلَامُ العَصَافِيرِ(٢)

(١) نفسه: ٧٢/١

(٢) من البسيط، وهو لحسان بن ثابت -رضي الله عنه-ينظر ديوان حسان بن ثابت الأنصاري – تحقيق: د. سيد حنفي حسنين-دار المعارف – مصر – ١٩٧٧ م:١٧٨

يقول سيبويه:" وقال الخليل –رحمه الله–لو جعله شَتْمًا فنصبه على الفعل كان جائزا"[1]، وهو يقصد أنه لو قدَّر الفعل (أشْتُمُ أو أَسُبُّ)، فجعل (جسم) مفعولا به لجاز النصب.

فالحديث الذي يرويه سيبويه عن الخليل في عوامل الرفع يؤكد وضوح هذه العوامل عند الخليل، على طريقة تشبه ما استقر عند سيبويه.

وهذا كله يجعلنا نؤكد أن الاصطلاح على تحديد حروف للرفع، ونسبة عمل الرفع إليها قد كان اتجاها متعجِّلا في المراحل الأولى للنحو العربي، وأن الرأي الذي كان مستقرا عند الخليل هو أن الرفع ليس متحققا بحرف.

(١) كتاب سيبويه: ٢ / ٧٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المحور الثالث: عودة المصطلح للظهور، والتبويب، مع اختلاف المادة عن مادته الأولى.

يظهر مصطلح حروف الرفع عنوانا لباب في كتاب منسوب إلى أبي جعفر النحاس، المتوفى سنة (٣٣٨ ه)، هو التفاحة في النحو، جاء في هذا الكتاب باب اسمه:" بَابُ حُرُوفِ الرَّفْعِ"، قال فيه :"وَهِيَ: (إِنَّمَا)، وَ(كَأَنَّمَا)، وَ(لَكِنَّمَا)، وَ(كَيْفَمَا)، وَ(حَيْثُمَا)، وَ(لَعَلَّمَا)، وَ(بَيْنَمَا)، وَ(بَيْنَا)، وَ(لَوْلَا)، وَ(لَوْمَا)، وَ(أَمَّا)، وَ(أَيْنَ)، وَ(مَتَى)، وَ(عَسَى)، وَ(إِذَا)، و(كَيْفَ)، وَ(هَلْ)، وَ(بَلْ)، وَ(مَا)، وَ(مَنْ)، وَ(هَذَا)، وَ(ذَلِكَ)، وَ(ذَاكَ)، وَ(نَحْنُ)، وَ(هُوَ)، و (إِنْ) الخَفِيفَةُ، وَ(لَكِنْ) الخَفِيفَةُ، وَ(حَبَّذَا)، وَ(نِعْمَ)، وَ(بِئْسَ)، وَ(كَمْ) إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مَعْرِفَةً"(١).

وبعد أن حصر صاحب التفاحة هذه الكلمات، علل سبب تسميته لها بحروف الرفع، فقال: "وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ حُرُوفَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا يَجِيءُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ، تَقُولُ: مِنْ ذلكَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ)؛ رَفَعْتَ زَيْدًا بالابتداء، وَ(قَائِمٌ) خَبَرُهُ، وَمِثْلُهُ (أَيْنَ أَخُوكَ شَاخِصٌ؟)، و(مَتَى عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ؟)، و(كَيْفَ عَبْدُ اللهِ صَانِعٌ؟)، و(إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، و(لَوْلَا زَيْدٌ مَا كَلَّمْتُكَ)»(٢).

وهناك جملة من الملحوظات نلحظها في هذا النص، وهي:

أولًا: كل ما أسماه (حروف رفع) يشترك في شيء واحد، وهو أنه من المبني، وهذا هو ما يفسر لنا سبب تسميته لها بالحروف، مع أن فيها

(١) التفاحة في النحو – تأليف أبي جعفر النحاس النحوي (المتوفى ٣٣٨ هـ) –تحقيق: كوركيس عواد – مطبعة العاني – بغداد –١٣٨٥ هـ= ١٩٦٥ م: ٢١

(٢) نفسه :٢١

أسماء مثل (أين)، وفيها الفعل (عسى)، فظاهر كلام مصنف التفاحة يشي بأنه أدرك أن ما كان منها اسما أو فعلا يكون مبنيا، فأشبه الحروف، إذ إن الحروف كلها مبنية، ولذلك غلب الاصطلاح عليها بالحروف، فقال: "حروف الرفع"، فما لم يكن منها حرفا، فقد أشبه الحرف، وأخذ حكمه، وهو البناء.

ثانيًا: ذكر صاحب التفاحة من حروف الرفع أسماء الاستفهام المختلفة التي يكثر أن يتلوها الاسم، فيكون مرفوعا، ومنها (أين، ومتى، وكيف، وكم، ومن، وما – إذا كان ما بعدها معرفة–) وهذا كله قد يليه الاسم فيكون مرفوعا، فلا إشكال فيه.

كما ذكر من حروف الرفع (لولا) و(لوما) وهما متشابهان أيضا، وينطبق عليهما المصطلح، حين يكونان حرفي امتناع لوجود، فيرتفع الاسم بعدهما بالابتداء، كما تقول: " لولا زيد لأكرمتك" ولوما زيد لأكرمتك."[(١)]

ثالثًا: جمع النص كثيرا من الأدوات التي تتفرق أبوابها –في كتاب سيبويه، ومعظم المؤلفات النحوية اللاحقة–ثم إنه لم يذكر نظائرها، وأخواتها اللائي يشاركنها في العمل، ووُضعن معها تحت باب واحد في الدرس النحوي في المرحلة التي تبدأ من كتاب سيبويه، وتتلوه؛ فمن ذلك الآتي:

١– ذكر تحت هذا الباب النواسخ من باب (إنَّ)، إذا لحقتها (ما) الكافة، فذكر(إنما) و(كأنما) و(لكنما) و(لعلما)، ولم يذكر (أنما) و(ليتما)، وقد

(١) ينظر مثلا الجنى الداني في حروف المعاني–أبو محمد بدر الدين المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ) –المحقق: د فخر الدين قباوة –والأستاذ محمد نديم فاضل–دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان–الطبعة الأولى– ١٤١٣ هـ –١٩٩٢ م: ٦٠٩

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقال: إنه استغنى بإنما المكسورة عن ذكر المفتوحة، فهما واحد، وهذا نهج سيبويه، لكن هذا لا يقال في (ليتما)؛ إذ كان المقام يحتم ذكرها، ما دام قد ذكر أخواتها، ولاسيما حين يُعْلَم أنه يأتي بعدها المرفوع أيضا، وقد ذكرنا أن صاحب الجمل ذكر ليتما، ومثل لها ضمن حروف الرفع، ولعل صاحب التفاحة قد ذهب مع من ذهب إلى أن (ليت) إذا زيدت بعدها (ما) يجب إعمالها، فيأتي بعدها المنصوب(١)، ولذلك أسقطها، وأثبت أخواتها الباقيات، ثم ذكر ما يخفف من هذه الأدوات، فيُرفع بعده جوازا أو وجوبا، فذكر (إنْ) المخففة، و(لكنْ) المخففة، ونسي (أنْ) و(كأنْ) المخففتين، أما أن فأسقطها قاصدا، لأن المكسورة تغني عنها، وأما (كأنْ) فعدم ذكره لها ربما يعزى إلى أن صاحب التفاحة ممن يذهبون إلى أن (كأنْ) لا تهمل بتخفيفها، وإنما

(١) القول بوجوب الإعمال في (ليتما) قول جماعة من النحويين، ينظر مثلا: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك- أبو محمد بدر الدين المرادي (المتوفى : ٧٤٩هـ)- تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان- دار الفكر العربي - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م : ١/ ٥٣٣، ومعظم النحويين على جواز الإعمال والإهمال فيها، وكون الإهمال فيها هو الأكثر، ينظر في ذلك مثلا : شرح المفصل- أبو البقاء، ابن يعيش(المتوفى: ٦٤٣هـ)-قدم له: د. إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م: ٤/ ٥٢٠، وجرى لفظ جمع من النحاة على أن (ليتما) هي فقط التي يجوز فيها الإعمال من بين أخوات (إن) التي لحقتها (ما) الزائدة، ينظر في ذلك اللمحة في شرح الملحة- محمد بن حسن بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)-المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية- المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية- الطبعة الأولى- ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م:٢/ ٥٦٤، وفصل أبو حيان القول في هذه المسألة، وعزا الآراء المختلفة إلى أصحابها، ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل- أبو حيان الأندلسي -المحقق: د. حسن هنداوي- دار القلم – دمشق- الطبعة الأولى: ١٤٧/٥

تعمل، فيجوز ثبوت اسمها، فيكون منصوبا[١]، وقد بحثت عن مذهب أبي جعفر النحاس في هذه المسألة، ووجدته قد ذكر في كتابه " إعراب القرآن" أن الخليل وسيبويه يريان في مثله الإعمال والإهمال، ولم يخالفهما، ولم ينكر عليهما، قال-في موضع حديثه عن قوله تعالى: " وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ"[٢]-:" وقراءة نافع على هذا التقدير، إلّا أنه خفّف (إن)، وأعملها عمل الثقيلة، وقد ذكر هذا الخليل وسيبويه، وهو عندهما كما يحذف من الفعل، ويعمل، كما قال:

***كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى نَاضِرِ السَّلْمِ[٣] "[٤]

فقد ذكر رأي الخليل وسيبويه، وهما يريان الإعمال والإهمال[٥]، وبناء عليه يكون إسقاطه (كأن) المخففة من حروف الرفع، مع ذكره (إنْ ولكنْ) سهوًا منه واضطرابًا في التقعيد، إلا أن يقال: إنه يغلب في (كأنْ)

(١) في حكم (كأن) المخففة أقوال ثلاثة: أولها: الإهمال، وقد عزاه السيوطي في الهمع إلى الكوفيين، والثاني جواز الإعمال مطلقا في المضمر والبارز، والثالث: جواز إعمالها في المضمر دون البارز، ينظر تفصيل ذلك في: همع الهوامع-جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) -تحقيق د. عبد الحميد هنداوي-المكتبة التوفيقية – مصر: ١/ ٥١٦.

(٢) سورة هود :١١١

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، ويروى:" وارق السلم" بدل " (ناضر السلم)، وصدره: قوله: (ويوما تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ)، وهو بيت معزو في الكتاب لابن صريم اليشكري: ٢ / ١٣٤، والبيت يروى بنصب (ظبيةً) على إعمال (كأن) ورفعها على (إهمالها) ويروى بالخفض أيضا على زيادة (أن) بين الجار والمجرور؛ ينظر وجه الخفض في توضيح المقاصد والمسالك-المرادي: ٣/ ١٢٣٤

(٤) إعراب القرآن-أبو جعفر النَّحَّاس (المتوفى: ٣٣٨هـ) -تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم- دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى- ١٤٢١ هـ: ٢/ ١٨٥

(٥) ينظر كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٤، ٣/ ١٦٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الإعمال، وفي أختيها الإهمال، وقد بحثت عما يمكن أن يثبت هذا في المؤلفات التي تعزى إليه، فلم أجد.

٢- ذكر المصنف في نصه السابق أدوات متشابهة في العمل، متقاربة في الأصل، ومنها (بينا، وبينما) فأصلهما (بين) فزيدت على الأولى الألف، وعلى الثانية (ما)[١] وهما يضافان للجمل، اسمية كانت أو فعلية، وهما حين تليهما الجملة اسمية يكون ما بعدهما مرفوعا، فينطبق عليهما المصطلح، وذكر (إذا)، ومذهب الجمهور أنها تضاف للجمل الفعلية، يعني يتلوها الفعل[٢]، فإذا تلاها الاسم قُدِّرَ الفعل قبله وعمل فيه، ولم يذكر (لمَّا)، وهي ظرف يختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية أيضا[٣]، وقد ذكر حيث، وهي عند الجمهور مما يلزم الإضافة إلى الجمل، اسمية كانت أو فعلية، ولم يذكر ما يشابهها في هذا مثل (إذ)[٤]! ولا نستطيع أن نجد علة واضحة للأخذ والترك عند صاحب التفاحة، لِمَا يكون-غالبا-في حكم واحد.

---

(١) ينظر مثلا العُدّة في إعراب العُمدَة-بدر الدين بن فرحون-تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث- دار الإمام البخاري-الدوحة-الطبعة الأولى:٢/ ٣٢٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٠٣

(٢) إضافة إذا إلى الجملة هو مذهب جمهور النحاة، وعامتهم، ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٤/١، وهناك قليلون ذهبوا إلى أنها لا تضاف إلى الجملة بعدها، وأنها معمولة للفعل الواقع بعدها... ينظر التذييل والتكميل: ٧/ ٣١٥

(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-ابن هشام الأنصاري (المتوفى: ٧٦١هـ)- تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي- دار الفكر: ٣/ ١٠٦

(٤) أقصد ما يشابهها في الإضافة إلى الجمل، اسمية كانت أو فعلية، والفرق بين (إذ) و(حيث) واضح من جهة كون الأولى للزمان، والثانية للمكان، وكانت القسمة تقتضي هنا أن نذكر استبعاده لشبيهتها (لدن) باعتبار أن الكلمتين كلتيهما للمكان، لكن لما كان الحديث منصرفا إلى الاسم الذي بعدها، وأن حكمه الرفع ذكرت (إذ) لأن (لدن) إضافتها إلى الجمل جائزة لا واجبة، بخلاف (حيث) و(إذ)، ينظر في الفرق بين (لدن وحيث) : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد- ناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)- تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر- القاهرة-الطبعة الأولى- ١٤٢٨ هـ:٤/ ٢٠٢٥

٣-ذكر كتاب التفاحة أمثلة لأدوات هي رأس في بابها عند بقية النحويين، ثم لم يذكر أخوات هذه الأدوات، رغم أنها تتفق معها في أنه يتلوها المرفوع، كما يتلو أختها المذكورة، فمن ذلك (عسى)؛ إذ لم يذكر أخواتها اللائي يأتي بعدهن المرفوع، فيشاركنها في هذا الضابط الذي وضعه، فلم يذكر مثلا (حرى، واخلولق، وأوشك، وكاد، وكرب، وأفعال الشروع).

٤-ذكر (هذا، وذلك، وذاك)، وهي من أسماء الإشارة، وقد يسند إليها، فيتحقق الرفع فيما بعدها، ولم يذكر بقية أسماء الإشارة مثل (أولاء-أولئك - ذه - تي -تا)...إلخ، وينطبق عليها ما ينطبق على غيرها، من كثرة مجيء الاسم بعدها مرفوعا، وما يقال عن أسماء الإشارة يقال عن الضمائر التي ذكر منها (نحن، وهو)، وترك بقية الضمائر فلم يأتِ لها ذكر، وليس في كلامه ما يجعلنا نحمله على قصد التمثيل والتشبيه.

رابعًا: إذا سلمنا بما ذكره صاحب التفاحة من أن الأدوات التي ضمها تحت حروف الرفع يقع بعدها الاسم بوجه أو بآخر فيكون مرفوعا، فإننا لا نستطيع أن نطبق ذلك على (حيثما وكيفما) اللتين ذكرهما ضمن حروف الرفع؛ فقد ظللت أفكر في سبب وضعهما هنا، فلم أصل إلى قناعة مرضية، فالكلمتان تدخلان على الفعل، ولا يصح لنا أن نفترض أنه أراد الرفع للفعل، إذ الفعل بعدهما يُجْزم، وإن قيل: إن مذهب البصريين أن الجزم بكيفما لا يجوز، قلت: فما بال (حيثما)، والإجماع على الجزم بها، فما الذي أدخلهما تحت حروف الرفع هنا؟!

خامسًا: الصنيع الذي جاء به كتاب التفاحة في النحو فيه تشتت واضح، واضطراب بيِّن، جعل مصنف هذا الكتاب يضع الأداة الواحدة تحت

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بابين مختلفين من حيث العمل النحوي، كما فعل في (كيفما، وحيثما)، إذ وضعهما تحت باب الحروف التي تجزم الأفعال(١)، ثم وضعهما تحت باب حروف الرفع(٢)؛ زاعما أن أكثر ما يجيء بعدهما مرفوع.

سادسًا: المنهج الموجود في هذا الكتاب هو نفسه المنهج الموجود في كتاب الجمل، ليس بينهما فارق كبير، إلا أن في هذا زيادة في بعض الأدوات التي لم تُذْكر بنصها هناك، مثل: (إنما، وكأنما، وبل، وما، وإن الخفيفة، ونعم، وبئس)، ونقصًا في بعض الأدوات، ومنها ليتما، التي لم يذكرها هنا، وذكرها مصنف الجمل، كما أن منهج صاحب التفاحة هذا متفق مع صاحب الجمل في علة التسمية أيضا، كاتفاقه معه في المصطلح (حروف الرفع)، فقد اصطلح على تسميتها بهذا الاسم؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا يَجِيءُ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ، وهذا عينه ما كان يراه صاحب الجمل، فالواضح الجَلِيُّ أن هذا الصنيع استدعاء لهذا النهج الموجود في الجمل، فالمنهج واحد، وإن اختلفت طريقة التناول في زيادة بعض الأدوات، أو الاستغناء عن قليل منها.

سابعًا: الكتابان – رغم إقرارهما مصطلح حروف الرفع، واتفاقهما على أن أكثر ما يأتي بعدها يكون مرفوعا – ينُصَّان على أن الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، يقول صاحب الجمل :" زيد خارج، والمرأة منطلقة، رفعت زيدا بالابتداء، ورفعت خارجا لأنه خبر الابتداء"(٣)، وهو مثل ما جاء في التفاحة؛ إذ قال مصنفها : " اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ يُبْتَدَأُ بِهِ، وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ عَامِلٌ نَاصِبٌ، أَوْ خَافِضٌ فَإِنَّهُ رَفْعٌ، وَخَبَرُهُ رَفْعٌ مِثْلُه، إِذَا كَانَ اسْمًا وَاحِدًا؛

(١) ينظر التفاحة : ٢٠
(٢) نفسه:٢١
(٣) الجمل في النحو: ١٤٤

نَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)؛ رَفَعْتَ (زَيْدًا) بِالابْتِدَاءِ، ورَفَعْتَ (مُنْطَلِقًا) لأَنَّهُ خَبَرُ الابْتِدَاء"(١)

ثامنًا: يرجح البحث أن كتاب التفاحة وكتاب الجمل المنسوب للخليل ينتميان إلى ما بعد كتاب سيبويه؛ أما التفاحة فواضح فيه ذلك، من نسبته إلى أبي جعفر النحاس، إذ هو من علماء القرن الرابع الهجري، وأما كتاب الجمل فلا تصح نسبته للخليل، وقد أوضحت في التمهيد ما يدل على أن مصنفه قرأ كتاب سيبويه، ورجع إليه في بعض مسائله.

تاسعًا: هناك اختلاف بين موقف النحاة في مرحلة النشأة من (حروف الرفع) وموقف مصنفي هذين الكتابين؛ إذ إن مرحلة النشأة قد درست (حروف الرفع) على أنها عوامل في معمولاتها المرفوعة، يدل على ذلك حكاية المؤرخين لها إزاء حروف النصب، وحروف الجر، وحصرهم لأبواب النحو الأولى في (الفاعل والمفعول والإضافة)؛ وهو أمر يُفْهَم منه أن مرحلة النشأة قسمت الأسماء من حيث إعرابها، إلى مرفوع، ومنصوب، ومجرور، ثم تحدثت عن العوامل التي تسوق الرفع، والنصب، والجر، أما (الجمل، والتفاحة) فقد نصَّا نصًّا صريحًا على أن مصطلح (حروف الرفع) لا يعني أنها التي عملت الرفع في المرفوعات بعدها، وإنما يعني -فقط-أن ما يأتي بعدها يكون مرفوعا.

عاشرًا: هذان الكتابان امتداد لاتجاه قديم في المؤلفات النحوية، أثمرته محاجات حول عوامل المرفوعات، كان من أثرها أن يشهد الكتاب الواحد ترددا واضطرابا في تصنيف بعض الأدوات، والتبويب لها بمصطلحات

(١) التفاحة: ١٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قديمة، تحمل توجها، ودلالة اصطلاحية جديدة–في وقتها–، وسيتضح هذا الأثر الذي ظهر في المؤلفات التي تنتمي إلى القرن الرابع الهجري عند الحديث عن مقدمة خلف الأحمر.

حادي عشر: الاتجاه إلى تسمية بعض الأدوات بحروف الرفع، مع الإقرار بأنها ليست العاملة في المرفوع، قد ظهر في بعض مؤلفات القرن الرابع الهجري، وقد ذكرنا هنا ما جاء في كتاب التفاحة لأبي جعفر، وهو متوفى(٣٣٨هـ)، ومذهب أبي جعفر في الاصطلاح على هذه الأدوات هو نفسه المذهب الذي نلمحه عند أبي القاسم الزجاجي المتوفى (٣٣٧هـ)،في كتابه الجمل؛ إذ جعل فيه بابا عنوانه: " باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وتسمى حروف الرفع"(١)، ونلحظ هذا الاضطراب نفسه عند الزجاجي في نصِّه على عوامل الرفع، فتارة يذكر أن الحرف غير عامل، وهو ما يدل عليه قوله: "ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر"، وتارة ينص على أن الحرف هو الرافع، أو –على أقل تقدير– يأتي بالعبارة التي تُوهم ذلك، كقوله في كتاب حروف المعاني والصفات –عند حديثه عن (كأنْ) المخففة: " كأنْ المخففة من الثَّقِيلَة تكون بمعناها، وتَكون رَافِعَة."(٢)

(١) ينظر مثلا شرح جمل الزجاجي – ابن هشام الأنصاري – تحقيق د. علي محسن عيسى – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى –١٤٠٥ هـ –١٩٨٥ م :٣٦٩.

(٢) حروف المعاني والصفات–عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)–المحقق: علي توفيق الحمد– مؤسسة الرسالة – بيروت– الطبعة الأولى– ١٩٨٤م: ٣٢

المحور الرابع: جدلية العامل في المرفوعات، وموقف النحاة من مصطلح (حروف الرفع):

لقد كانت نشأة مصطلح حروف الرفع في بدايات النحو – كما بينا– قسمة عقلية اقتضاها الحديث عن حروف للنصب، وحروف للجر، وثالثة للجزم، فكان لا بد من أن ينصرف العقل إلى أن الحالة الرابعة من حالات الإعراب (الرفع) متحققة بمؤثرات لفظية تبعثها حروف، يعزى إليها الرفع، كما عزي إلى مثيلاتها الجر والنصب والجزم.

وقد رجحت قبلًا أن يكون الخليل بن أحمد هو الذي أعاد الحديث عن عوامل المرفوعات، فأقر أن الحروف لا عمل لها في المرفوعات.

وهذا العرف الذي أقره الخليل لم يكن ليلغي القديم بين عشية وضحاها، فقد ظهرت إيماءات للعرف القديم بعد الخليل، أجد أولها ما جاء عند خلف الأحمر البصري (المتوفى : ١٨٠ هـ)، في المقدمة المنسوبة إليه في النحو، التي يقول في أولها: " لما رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل، وكثرة العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النحو من المختصر، والطرق العربية، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه... ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أؤلفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات، والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني بها المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق..."[(١)]

(١) مقدمة في النحو – خلف بن حيان الأحمر البصري (ت : ١٨٠ هـ)– تحقيق : عز الدين التنوخي –دمشق – سوريا – ١٣٨١= ١٩٦١ م : ٣٣ –٣٤

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولقد ذكر صاحب المقدمة النحوية هذه أنه تكلم في العوامل على أصول المبتدئين، تاركا مناهج المطولات النحوية التي أثقلت كاهل المتعلمين في هذه الفترة، وشغلتهم عن الأصول.

ولقد بدأ هذا المختصر بداية، يصدق بها وعده الذي كتب على نفسه، في مقدمة كتابه، وهو عودُهُ إلى مناهج المتقدمين، إذ بدأ بذكر أقسام الكلم في العربية، ثم ذكر تقلباتها الإعرابية، فجعل الحروف هي التي تقلِّب الكلمات، بين رفع، ونصب، وجر، وجزم؛ قال: "العربية على ثلاثة؛ اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، وهذا الحرف هو الأداة التي ترفع، وتنصب، وتخفض الاسم، وتجزم الفعل"(١)

ثم بدأ أول باب من كتابه بعنوان: " باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها" جاء تحته:" وهي: إنما، وكأنما، وهل، وبل، وهو، وأين، وحيث، ومتى، وحتى، وإن ولكن الخفيفتان، ولو، وحبذا، ونعم، وبئس، وكم وبكم، ولمن، وذاك، وذلك، وأولئك، ونحن، وما اشتق منها"(٢)

وإن اضطرابا ما قد أصاب صاحب هذه المقدمة في تحديد عوامل الرفع أجده يشي بوجود تيارين يتجاذبانه، تيار قديم قد جعل الحرف عاملا، وحدد حروف الرفع كما حدد حروف النصب، والجر، والجزم، وتيار محدث؛ يجعل عامل المرفوع غير الحرف، وهذا الأخير قد ظهر أثره عليه فعقد بابا أسماه: " باب وجوه الرفع " جاء فيه قوله: " الرفع يأتي من ستة وجوه لا غير، وهي الفاعل، وما لم يسم فاعله، والابتداء، وخبره، واسم كان، وخبر

(١) نفسه: ٣٥
(٢) نفسه: ٣٦: ٤٠

إن، فكل ما أتى من الرفع بعد هذا، فهو من هذه الستة، وراجع إليها، وجزء منها"[١]

ثم أتبع كلامه هذا بحديث عن وجوه النصب، عاد بعده بباب للرفع، أسماه:" باب تفسير الستة أوجه التي ترفع، ذكر فيه أمثلة للفاعل، ونائبه، والمبتدأ، والخبر، والمرفوع في باب كان وباب إن، وأتى بأمثلة من أسماء الاستفهام تحت ما يرتفع بالابتداء، وخبره[٢]

وسكت عن الحديث عن الرفع متحدثا عن وجوه النصب والخفض، ثم عاد إلى حديثه عن الرفع بباب أسماه :" باب الإشارات" قال تحته : " وهي حروف الرفع، وتقع في باب المعرفة، هذا وذاك وهذان وهاتان، وأنا ونحن وأولئك، وأنت وأنتما وهو وهما، وهم وهن وما أشبه ذلك"[٣]

وهكذا بدا التأليف مضطربا، تارة يصرح بأن الحرف هو العامل الرافع، كما صرح في أول كتابه، وتارة يذكر الرفع بالابتداء كما حدث عند كلامه عن وجوه الرفع.

وإن هذا الاضطراب ليشي بأن هذه المقدمة متقدمة في الزمن، ولا أجد فيها عزوا لنحوي سوى الخليل بن أحمد[٤]، وهو ما يدل على أنها ألفت بعد الخليل، ويرجح تقدمها أنها حوت مصطلحات متقدمة في النحو، مثل مصطلح (الاستيتاء) و(القطع) للدلالة على باب الإغراء، إذ تحكي الاستيتاء

---

(١) نفسه : ٥١
(٢) ينظر المرجع السابق: ٥٤، ٥٥
(٣) نفسه : ٦٥
(٤) ينظر المرجع السابق :٨٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عن الكوفيين، والقطع عن البصريين[١]، وهو يعبر – مثلا- عن تمييز العدد بقوله :(الواحد الخارج من الجماعة)[٢]، كما استخدم صاحب المقدمة بعض المصطلحات التي تعزى إلى الكوفيين، مثل تسمية حروف الجر بحروف الصفات[٣]، وهذا التشتت في المصطلح مما يرجح التقدم الزمني لهذه المقدمة، سواء ثبتت نسبتها إلى خلف الأحمر البصري أو لغيره.

وهذا النهج الذي ظهر في هذه المقدمة يدلنا على أن المؤلفات التي ذكرت مصطلح حروف الرفع في القرن الرابع-مثل مؤلفات أبي جعفر النحاس، وأبي القاسم الزجاجي-كانت قد تأثرت بهذا الاتجاه في التقعيد، فاضطرب لفظها في تحديد الأدوات الواقعة تحت الباب المسمى بحروف الرفع، كما اضطربت في النص على العامل في المرفوعات، بين عبارة تشي بأن الحرف هو العامل، وأخرى تجعل العامل غيره.

الخلاف حول العامل في المرفوعات بعد كتاب سيبويه:

يلحظ من يقرأ في كتاب سيبويه استقرارا حول العامل في المرفوعات، فالحروف لا تعمل رفعا في كتاب سيبويه، إلا أنه قد جاءت في ثنايا الكتاب عبارة أحدثت جدلا نحويا، ظهر له أثر في بعض المؤلفات النحوية اللاحقة للكتاب، ذلك أن سيبويه عند حديثه عن الأفعال التي تنصب مفعولين، ذكر أن قوما –هم بنو سليم- يجعلون باب (قلت) كباب (ظننت)،

(١) ينظر المرجع السابق: ٥٣، والاستيتاء مصدر (استأتى)، واستأتاه أي طلب إتيانه، وهو مصطلح استخدمه صاحب المقدمة المذكورة؛ ليدل به على باب الإغراء؛ لأن المتكلم يطلب إتيان المخاطب بالوصف المغرى به.

(٢) ينظر المرجع السابق: ٥٣

(٣) ينظر المرجع السابق:٤٣

فهم ينصبون المفعولين بعدهما؛ وقد أجاز سيبويه بعد (قلت) الوجهين الرفع والنصب، وجاء في إجازته قوله : " وإن شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلته حكاية"[١]، وهو يقصد نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولا (يقول)، في مثل قول الشاعر :

أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدِ غَدٍ *** فَمتى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنا[٢]

وقد فهم جماعة من النحاة قول سيبويه على أنه يجعل الرافع للمبتدأ غير الابتداء، وأن الفعل الذي قبله يعمل شيئا في حال الرفع، وكان من هؤلاء المبرد؛ فقد أورد ابن ولاد التميمي أن المبرد قد عاب هذا القول على سيبويه، وخطأه فيه: " من قبل أنه إنما ينصب بتقول، وإذا رفع فإنما يرفع ما بعد تقول بالابتداء، ويحكيه، لا أنَّ (يقول) أحدثت شيئا"[٣]

وقد رد ابن ولاد عن سيبويه هذا، وأوضح مذهب سيبويه، ذلك أن الرفع يكون بعد (تقول) بالابتداء، واستدل بما ذكره سيبويه من أن (ما) التميمية إذا رُفِع الاسم بعدها، فهو مرفوع بالابتداء، وعلى لغة أهل الحجاز فالناصب (ما)، فهذا دليل على أنه لا يجعل العوامل اللفظية المتقدمة على المبتدأ تعمل الرفع فيه، ثم قال ابن ولاد: "وليس هذا مما يذهب على سيبويه، وعنه أخذ البصريون صغيرهم وكبيرهم، ممن أتى بعده[٤].

---

(١) كتاب سيبويه: ١/ ١٢٤

(٢) البيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة، في ديوانه ص٤٠٢

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد -أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ) -تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان -مؤسسة الرسالة -الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦ م: ٧٣

(٤) نفسه: ٧٣

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويبدو أن العُرْف في كون الرافع للمرفوع لا يكون الحرف، أو العامل اللفظي (فيما عدا الفعل حال رفع فاعله) قد استقر، حتى فهمه جل من قرأوا كتاب سيبويه، وإن كان مصطلح حروف الرفع قد غلب على بعض الألسنة، فكان من النحاة من يستخدمه، دون أن يقصد من ورائه أنها هي التي تعمل الرفع، وإنما فقط لكونها مجاورة للمرفوع، فكأن الرفع يعزى إليها، وقد نبه ابن الوراق إلى ذلك في علل النحو، عندما بيَّنَ قصد الجرمي من اصطلاحه على تسمية بعض الألفاظ بالحروف التي ترفع، قال ابن الوراق: "...وَأما جَوَاز قَوْله: لِأَنَّهَا ترفع، فَإِنَّهُ لما رأى أَن الْأَسْمَاء أَكثر مَا تستَعْمل مُبتَدأَة بعد هَذِه الْحُرُوف نسب الرّفْع إِلَيْهَا للمجاورة، فَهَذَا تَخْرِيج قَوْله"(١)

ومثل هذا ما قاله ابن ولاد بعدما حكى عن نحاة منهم الأخفش الأوسط، أنهم كانوا يستخدمون مصطلح حروف الرفع، قال: "... وهذا تسمُّح يقع في اللفظ مما يجوز للقائل أن يقوله، وليس يعد مثل هذا خطأ، مع علمه بمذهب قائله إلا متحامل، ألا ترى أن جماعة من أهل النحو-منهم سعيد الأخفش وغيره-يقولون في كتبهم: باب الحروف التي ترفع الأسماء والأخبار، نحو قولك: هل زيد منطلق، و (هل) ليست برافعة..."(٢)

وظاهر كلام ابن ولاد وابن الوراق يقضي بأنه لا خلاف في عدم الاعتداد بالحرف رافعا عند النحاة بعد سيبويه، بَيْدَ أن الذي نجده في بعض المصادر يقضي بغير هذا، إذ إن هناك ما نُقِل عن نحاة كانوا يعدون بعض

(١) علل النحو-محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) - تحقيق: محمود جاسم الدرويش- مكتبة الرشد -الرياض / السعودية -الطبعة الأولى- ١٤٢٠ هـ -١٩٩٩م: ٢١٦

(٢) الانتصار لسيبويه: ٧٣

الحروف تعمل الرفع في المرفوع بعدها، فمن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي في كتاب الشعر عن أبي عثمان المازني، قال أبو علي: "وقد حكى عن أبي عثمان، أنّ ناساً زعموا أن الاسمَ بعد لولا مرتفعٌ به، وهذا لم يذهب إليه سيبويه"(١)

وقد ضعف الفارسي رأيهم، ولم يدَّعِ أن هذا التوجه لم يكن موجودا، فقال: " "وممّا يضعّف ذلك، أنّ الحروفَ التي ترفعُ الأسماءَ الظاهرةَ تنصب كما ترفع، نحو ما ولات وإنّ وأخواتها، وليس فيها شيء يرفعُ ولا ينصب، فليس هذا القولُ بالمستقيم، لدفعِ الأصولِ له"(٢)

وهذا أبو هلال العسكري (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) يحكي مصطلح حروف الرفع عن النحويين، فيقول في الوجوه والنظائر:" (لولا) كلمتان يعدهما النحويون من حروف الرفع على المسامحة، وإنما يرتفع ما بعدهما على الابتداء"(٣)، فارتفاع الاسم بعدها على الابتداء مذهبه هو، وقد كان منهم من يذهب إلى أن لولا هي العاملة، كما قال أبو علي الفارسي.

ويلاحظ – من خلال ما تقدم–أن بعض نحاة القرن الثالث الهجري، الذين اطلعوا على كتاب سيبويه، وعرفوا مذهبه ومنهجه، ظلوا يستخدمون مصطلح حروف الرفع، ومن هؤلاء (الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة؛

---

(١) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب–الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) تحقيق د. محمود محمد الطناحي–مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر –الطبعة الأولى– ١٤٠٨ هـ –١٩٨٨ م: ٦٦

(٢) نفسه: ٦٦

(٣) الوجوه والنظائر–أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) –تحقيق: محمد عثمان – مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة–الطبعة الأولى– ١٤٢٨ هـ –٢٠٠٧ م: ٤٢٥/١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المتوفى: ٢١٥ هـ)[١]، وأبو عمر الجرمي (المتوفى ٢٢٥ هـ)[٢]، وقد كانا يعرفان مذهب سيبويه في العوامل، ويوافقانه في أن الحرف لا يعمل الرفع، لكنهم استخدموا مصطلح حروف الرفع.

ومن علماء القرن نفسه نحويون استخدموا المصطلح، لكنهم ذهبوا إلى ظاهر دلالته، وقضوا بأن الحرف هو العامل، وهؤلاء هم الذين حكى عنهم المازني (ت ٢٤٨ ه)[٣] أنهم يجعلون (لولا) هي التي تعمل الرفع فيما بعدها، ونقل قوله أبو علي في كتاب الشعر، ورد قولهم، وفند أدلتهم.

ويجدر بالذكر أن مصطلح (حروف الرفع) ظل بابا مسطرا في بعض مؤلفات القرن الرابع الهجري، بعد استقرار النحاة حول العامل في المرفوعات، وأنه لا يكون حرفا، فقد استمر المصطلح، واستخدمه بعض النحاة، وضم تحته الأدوات التي يأتي الاسم بعدها مرفوعا، وقد ذكرنا منهم أبا جعفر النحاس، والزجاجي.

ولقد استقر الأمر بالنحويين على أن ما بعد هذه الكلمات التي ذكروها في باب حروف الرفع لا يكون العامل فيه هذا الحرف، وإنما هو مبتدأ، وهم يختلفون في عامله من جهة كونه مرفوعا بالخبر، أو بالابتداء، ولا يتحدثون عن أن تلك الكلمات التي ذكروها تكون هي العاملة في المبتدأ فترفعه؛ قال الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ... وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه:

---

(١) ينظر الانتصار لسيبويه: ٧٣

(٢) ينظر علل النحو: ٢٠١٦

(٣) ترددت بعض المصادر في سنة وفاة المازني بين (٢٤٨) و (٢٤٩)، ينظر تاريخ بغداد: ٥٧٩/٧

فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء"(١)

إلا أن مسألة واحدة هي التي بقي الخلاف فيها، وظل فريق من النحاة يتحدثون عن أن العامل في الاسم المرفوع هو الحرف الذي قبله، وهي مسألة المرفوع بعد (لولا)، قال الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها، نحو "لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ"، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء"(٢)

ومن عجب أن هذه المسألة هي من المسائل المعدودات التي رجح فيها الأنباري رأي الكوفيين، فرأى أن (لولا) هي العاملة في الاسم بعدها، مع كون (لولا) حرفا – وإن كان مركبا–

ولقد سبق أبو علي الفارسي أبا البركات الأنباري في الإشارة إلى مسألة الخلاف هذه، وإن كان أبو علي لم ينسب القول (بعمل لولا) إلى الكوفيين، وإنما نسبه إلى قوم حكى عنهم ذلك أبو عثمان المازني، ورد أبو علي قولهم وحجتهم، قائلا: " ليس هذا القولُ بالمستقيم، لدفعِ الأصولِ له"(٣).

والأصول التي تدفع هذا تكمن في أن الاستقراء للأساليب العربية يفضي إلى الحكم بأن الحرف العامل المؤثر لا يقتصر عمله على رفع الاسم

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٨
(٢) ينظر المرجع السابق: ١/ ٦٠
(٣) كتاب الشعر – الأبيات المشكلة الإعراب: ٦٦

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الذي بعده، وإنما الروافع من الحروف –في الأسماء–ترفع وتنصب، إذ إنها تدخل على الجمل، لا على المفردات.

وكان المتوقع أن هذا الأصل سوف يُقرُّه الكوفيون أيضا، لانعدام النظائر الحرفية التي يكون عملها حكرا على رفع الاسم الظاهر بعدها، وبخاصة أنه لم يؤْثَر عن الكوفيين، ولا عن غيرهم الاعتداد بأن الحروف التي مثل (هل، وبل) هي الرافعة للمرفوع الظاهر بعدها، فلماذا خصوا بذلك (لولا)؟

والجواب هنا هو المعنى الدلالي الذي فهموه منها، فقد جعلوها مساوية لقولنا (لو لم يوجد) فجعلوها نائبا عن الفعل، فلا غرابة في أن ينصوا على أنها العامل، فالجالب للعمل هنا ليس الحرف بوصفه حرفا مفردا، أو مركبا، وإنما بوصفه نائبا عن الفعل، فالعامل عندهم معنى الفعل المستفاد من الحرف المركب، وهذا واضح من قولهم:" إنما قلنا: إنها ترفع الاسم بعدها؛ لأنها نائب عن الفعل، الذي لو ظَهَرَ لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك: (لولا زيد لأكرمتك) (لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك)، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا "لا" على "لو" فصار بمنزلة حرفٍ واحدٍ"(١)

والذي نستطيع أن نستنتجه هو أن الفلسفة التي بنيت عليها العربية تُفْضي إلى الحكم بأن الأسماء لها الغلبة على الحروف–من حيث الأصل– وأن الأصل في الاسم أن يكون مخبرا عنه أو مخبرا به (أي أنه يقع موضوعا للحديث، أو محمولا على هذا الموضوع)، فالأصل عمديَّة الاسم، تلك العمدية التي تقتضي الرفع؛ إذ هو أقوى المؤثرات التي يمكن أن توضع

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠

على الكلمة في العربية، فوافق أقوى المؤثرات (الرفع) أقوى الوظائف اللغوية للكلمات(الإسناد)، وبذا يصعب تخيُّلُ خروجِ هذا الأصل من مؤثر طارئ مكمِّل للجملة (وهو الحرف).

ويدلنا على ذلك أيضًا أن الأثر يزول بزوال المؤثِّر، والرفع لا يزول بزوال الحرف، الذي اصطلح بعض النحاة على تسميته (حرف الرفع)، وما دام الرفع لا يزول بزواله فالحكم بكون الحرف هو محدث هذا الأثر حكم باطل مردود.

ولقد استقرأ النحاة ذلك في مراحل من الدرس النحوي متأخرة عن مرحلة النشأة، فأدى بهم إلى رفض العرف الموروث عن هذه المرحلة(مرحلة النشأة)؛ الذي كان يقضي بكون الرفع متحققا بالحرف، كما يتحقق الجر، والنصب، والجزم، بالحروف، وقد تقدَّم القول: إن ظهور هذا العُرْف المتعجِّل في مرحلة النشأة كان ناتجًا عن قسمة عقلية متعجلة، لم تُتَحْ لها الفرصة للاستقراء الكامل، واستحضار التصرفات التقعيدية الأخرى التي يمكن بها تصوير الواقع اللغوي العربي بصورة أكثر إحكاما، وبشكل أكثر إتقانا في إحكام نظرية العامل، وفي جمع الأشباه والنظائر، وطرد الأبواب على وتائر متفقات.

ولذا فقد كان الانتقال من هذه القسمة العقلية الأوَّليَّة إلى إحكام التقعيد أمرًا طبْعيًّا، تتفق العلوم كلها في شبيهه، إذ ينتقل الدرس فيها من المُطْلَقَات إلى المُقَيَّدات، ومن الملاحظات العامة إلى الضبط والإحكام.

والحكم بأن الحرف هو الرافع للاسم قد زال وانتهى قبل سيبويه، لكن آثار هذا الحكم المنسوخ قد بقيت، متمثلة في المصطلح، والباب، إذ طال

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

عمر المصطلح، فظل مستخدما في القرنين؛ الثالث والرابع الهجريين، وإن كان ظهوره خافتا، إلا أنه موجود لا يُنْكَر، ثم انتهى المصطلح، ولم يظهر له استخدام في المؤلفات المتأخرة، وقد كان ذلك مؤذنا باستقرار العُرْفِ – الناسخ للعُرف القديم–وهو أن العامل في المرفوع لا يكون حرفا.

الخاتمة

توصل البحث إلى جملة من النتائج، أهمها ما يلي:

١- مصطلح (حروف الرفع) مصطلح قديم، وقد ظهر في مرحلة نشأة النحو، على يد أبي الأسود الدؤلي، مجاورا لمصطلح حروف الجر، وحروف النصب، وحروف الجزم، والنحويون في مرحلة النشأة كانوا يجعلون الحرف عاملًا في المرفوع.

٢- كان ظهور المصطلح في البداية قسمة عقلية، تنتج عن الاستقراء الأول لأحوال الكلم في العربية، وتأمُّل علامات الإعراب فيها، وتخيل قوة مؤثرة، تتولد من تركب الكلمات بعضها مع بعض في الجمل العربية، تركيبا ينجم عنه تحديد وظائفها في الجمل المفيدة، التي يحسن عند نهايتها سكوت، وتتحقق إفادة، فكان الحديث عن حروف للجر، وثانية للنصب، وثالثة للجزم، مستدعيا للقول بحروف للرفع؛ ليكتمل الاستقراء-الابتدائي-لحالات الكلم العربية من جهة الإعراب، مشفوعا بتفسير ابتدائي لمُحْدِثَات هذا الأثر الإعرابي.

٣- تغيَّر هذا العُرف قبل كتاب سيبويه، وتغيُّرُه يعني أن هناك مرحلة أخضعت العوامل النحوية للتأمل والدراسة، فنجم عنها رفض الاعتداد بالحرف عاملا في المرفوعات، وقد رجح البحث أن تكون هذه المرحلة على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، لما ذكره أهل التراجم من أن الخليل كان له كتاب في العوامل النحوية، وهو ما يعني أنه أعاد النظر في العوامل حتى ظهرت على الطريقة المحكمة التي عرفها كتاب سيبويه.

٤- كتاب الجمل المطبوع لا تصح نسبته إلى الخليل بن أحمد، وقد ذكرت هذه الدراسة أدلة قاطعة تؤكد أن هذا الكتاب ليس كتاب الجمل الذي

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أثبته المترجمون للخليل، ورجحت الدراسة أن كتاب الجمل المطبوع مصنف بعد كتاب سيبويه، وبناء على ذلك يكون ما جاء في كتاب الجمل من استخدام لحروف الرفع لا يثبت للخليل من طريق صحيح.

٥- كتاب سيبويه لم يُقِرّ مصطلح حروف الرفع لهذه الدلالة المتقدمة، وإنما عبر بحرف الرفع – قليلا–للدلالة على حرف الإعراب في جمع المذكر السالم، ولم يستخدم مصطلح حرف الرفع أو حروف الرفع ليدل على ما يجيء بعده الاسم مرفوعا، وقد استخدم سيبويه مصطلح حروف الابتداء؛ ليدل على الكلمات التي يكثر بعدها مجيء الكلام منفصلا عن العوامل التي تسبقه؛ فيرتفع بالابتداء، ولم يجعل لها بابا يجمع تحته نظائرها على خلاف ما بدا في المؤلفات التي استخدمت مصطلح حروف الرفع، وقد ذكرت الدراسة أسباب هذا النهج، ومبرراته.

٦- اختلفت المصنفات التي ذكرت بابا لحروف الرفع في تحديد هذه الحروف زيادة ونقصانا، لكنها اتفقت في أنها لم تقتصر على ذكر ما هو حرف نحوي، بل جاء في هذه الأدوات ما هو اسم، وما هو فعل، ولكن ما ذكر من أسماء وأفعال تحت حروف الرفع في معظم هذه المصنفات كان كلمات مبنية، وهو الأمر الذي يفسر لنا علة تسميتهم لها بالحروف.

٧- تعد المقدمة المنسوبة إلى خلف الأحمر البصري أول كتاب وصلنا ذُكِرَ فيه مصطلح حروف الرفع، وقد أوضح البحث الأسباب التي ترجح أن هذه المقدمة متقدمة على كتاب الجمل المنسوب للخليل، وكتاب التفاحة في النحو، ومؤلفات أبي القاسم الزجاجي التي جاء فيها ذكر حروف الرفع، وقد بدت مقدمة خلف الأحمر، وكأن صاحبها مضطرب بين منهجين فيما يعمل الرفع في العربية، منهج قديم قد جعل الحرف عاملا،

وحدد حروف الرفع كما حدد حروف النصب، والجر، والجزم، ومنهج مُحْدَث؛ يجعل عامل المرفوع غير الحرف، وقد ظهر الأثران عليه، فبدت المادة التي تتحدث عن الرفع مضطربة، تذكر أحيانا ما يوحي بأن الحروف هذه هي العاملة، وتعقد لها باب (حروف الرفع)، وتارة تأتي بما يوحي بأن عامل الرفع ليس حرفا؛ فتعقد بابا آخر تسميه (وجوه الرفع)، وتذكر تحته وجوها ستة يأتي منها الرفع، ولا ذكر فيها لحروف تحققه، أو تكون محْدِثة له.

٨- خلص البحث إلى أن الزعم القائل بأن الحرف هو الرافع للاسم قد زال قبل سيبويه، لكن آثار هذا الحكم المنسوخ قد بقيت، متمثلة في المصطلح، والباب، إذ طال عمر المصطلح، فظل مستخدما ردحا من الزمن بعد سيبويه (حتى القرنين الثالث والرابع الهجريين)، ثم انتهى المصطلح، ولم يظهر له استخدام في المؤلفات المتأخرة، وقد كان ذلك مؤذنا باستقرار العُرْفِ الناسخ لما كان موجودا في مرحلة النشأة بشأن عمل الحرف في المرفوع.

٩- المسألة الخلافية الوحيدة التي استمرت من أثر هذا الخلاف هي مسألة العامل في المرفوع بعد (لولا)؛ إذ ظل فريق من النحويين يذهب إلى أن (لولا) هي العاملة فيه، والرافعة له، وقد فسرت الدراسة ما قد يُظَنُّ تناقضا عند أصحاب هذا المذهب؛ إذ يزعمون أن لولا هي الرافعة، في الوقت الذي لا يقرون فيه عمل الحرف للرفع في مرفوع، وأوضحت الدراسة أن هذا يعزى إلى أنهم جعلوا (لولا) نائبا عن الفعل، فالجالب للرفع عندهم ليس الحرف بوصفه حرفا مفردا، أو مركبا، وإنما بوصفه نائبا عن الفعل.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثبت المصادر والمراجع

١. الإتقان في علوم القرآن-جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) - المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم-الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٢. إعراب القرآن للأصبهاني-إسماعيل بن محمد الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ) -تحقيق د. فائزة بنت عمر المؤيد-الناشر: غير معروف (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض) -الطبعة الأولى-١٤١٥هـ-١٩٩٥ م.
٣. إعراب القرآن-أبو جعفر النَّحَّاس(المتوفى:٣٣٨هـ) تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢١هـ.
٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة-جمال الدين القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)- المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي-القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت-الطبعة الأولى-١٤٠٦هـ -١٩٨٢م.
٥. الانتصار لسيبويه على المبرد -أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: ٣٣٢ هـ) -تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان -مؤسسة الرسالة -الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦ م.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف-أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) -المكتبة العصرية -الطبعة الأولى -١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-ابن هشام الأنصاري (المتوفى: ٧٦١هـ) -تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي-دار الفكر.
٨. تاريخ بغداد -أبو بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) -المحقق: د. بشار عواد معروف-دار الغرب الإسلامي - بيروت-الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢ م.

٩. تُحْفَةُ الأَقْرَانِ فيمَا قُرِئَ بِالتَّثْلِيثِ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ-أحمد بن يوسف الغرناطي، أبو جعفر الأندلسي (المتوفى: ٧٧٩هـ) -دار كنوز أشبيليا -المملكة العربية السعودية-الطبعة الثانية-١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.
١٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل-أبو حيان الأندلسي - المحقق: د. حسن هنداوي-دار القلم - دمشق-الطبعة الأولى.
١١. التعليقة على كتاب سيبويه -أبو علي الفارسي (المتوفى: ٣٧٧هـ) - المحقق: د. عوض بن حمد القوزي-الطبعة الأولى-١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٢. التفاحة في النحو - تأليف أبي جعفر النحاس النحوي (المتوفى ٣٣٨ هـ) -تحقيق: كوركيس عواد - مطبعة العاني - بغداد -١٣٨٥ هـ= ١٩٦٥ م.
١٣. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد-ناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) -تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين-دار السلام للطباعة والنشر-القاهرة-الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
١٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك-أبو محمد بدر الدين المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ) -تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان-دار الفكر العربي -الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.
١٥. الجمل في النحو-الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٠هـ) المحقق: د. فخر الدين قباوة-الطبعة الخامسة-١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٦. الجنى الداني في حروف المعاني-أبو محمد بدر الدين المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ) -المحقق: د فخر الدين قباوة -والأستاذ محمد نديم فاضل-دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان-الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ -١٩٩٢ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١٧. حروف المعاني والصفات-عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) -المحقق: علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة – بيروت-الطبعة الأولى- ١٩٨٤م.
١٨. ديوان النابغة الذبياني-مطبعة الهلال – الفجالة – مصر – ١٩١١ م.
١٩. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري – تحقيق: د. سيد حنفي حسنين-دار المعارف – مصر – ١٩٧٧ م.
٢٠. روح المعاني -شهاب الدين الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ) -المحقق: علي عبد الباري عطية-دار الكتب العلمية – بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
٢١. شرح المفصل-أبو البقاء، ابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) -قدم له: د. إميل بديع يعقوب-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.
٢٢. شرح جمل الزجاجي – ابن هشام الأنصاري – تحقيق د. علي محسن عيسى – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى –١٤٠٥ -١٩٨٥ م.
٢٣. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة-تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الأندلس – الطبعة الرابعة-١٩٨٨م.
٢٤. شرح كتاب سيبويه -أبو سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ) - المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي - دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.
٢٥. طبقات فحول الشعراء -محمد بن سلّام الجمحي (المتوفى: ٢٣٢هـ) المحقق: محمود محمد شاكر-دار المدني – جدة.
٢٦. العُدّة في إعراب العُمدَة-بدر الدين بن فرحون-تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث-دار الإمام البخاري-الدوحة-الطبعة الأولى.

٢٧. علل النحو-محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)-تحقيق: محمود جاسم الدرويش-مكتبة الرشد - الرياض / السعودية - الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٢٨. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب-الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) -تحقيق د. محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر -الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م.
٢٩. كتاب سيبويه-تحقيق: عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي-القاهرة-الطبعة الثالثة-١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م.
٣٠. اللمحة في شرح الملحة-محمد بن حسن بن أبي بكر الجذامي، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) -المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي-عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية-الطبعة الأولى-١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٣١. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع - ابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة - دون تاريخ.
٣٢. معجم الأدباء-ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) -المحقق: إحسان عباس -دار الغرب الإسلامي، بيروت -الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٣. مقدمة في النحو - خلف بن حيان الأحمر البصري (ت: ١٨٠ هـ) - تحقيق: عز الدين التنوخي -دمشق - سوريا - ١٣٨١= ١٩٦١ م.
٣٤. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك-جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا-دار الكتب العلمية-بيروت-الطبعة الأولى-١٤١٢ هـ -١٩٩٢ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٣٥. نزهة الألباء في طبقات الأدباء-أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) -المحقق: د. إبراهيم السامرائي-مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن-الطبعة الثالثة-١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م.
٣٦. النكت في معاني القرآن الكريم وإعرابه-علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (المتوفى: ٤٧٩هـ) -تحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل-دار الكتب العلمية – بيروت-الطبعة الأولى-١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.
٣٧. همع الهوامع-جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) -تحقيق د. عبد الحميد هنداوي-المكتبة التوفيقية – مصر.
٣٨. الوافي بالوفيات-صلاح الدين الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ) -المحقق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى-دار إحياء التراث – بيروت-١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٣٩. الوجوه والنظائر-أبو هلال العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥هـ) -تحقيق: محمد عثمان -مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة-الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.
٤٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان-ابن خلكان (المتوفى:٦٨١هـ) -المحقق: إحسان عباس-دار صادر-بيروت.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٤٥٠٩
٢.	Abstract	٤٥١٠
٣.	المقدمة	٤٥١١
٤.	التمهيد	٤٥١٤
٥.	المحور الأول: أول ظهور لمصطلح حروف الرفع في المصادر النحوية التي وصلتنا، وموضوعه، ومادته.	٤٥٢١
٦.	المحور الثاني: اختفاء المصطلح في كتاب سيبويه، وكتب البصريين المتقدمين من بعده، وبدائل المصطلح، والباب، عندهم.	٤٥٣٢
٧.	المحور الثالث: عودة المصطلح للظهور، والتبويب، مع اختلاف المادة عن مادته الأولى.	٤٥٤٦
٨.	المحور الرابع: جدلية العامل في المرفوعات، وموقف النحاة من مصطلح (حروف الرفع).	٤٥٥٥
٩.	الخاتمة	٤٥٦٧
١٠.	ثبت المصادر والمراجع	٤٥٧٠
١١.	فهرس الموضوعات	٤٥٧٥